



## الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي

م.د. حسن كريم حمزة

جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد

### المخلص

أصبح وجود قطاع مصرفي متطور من المقومات الأساسية لتحقيق نمو مستدام، فلا قطاع خاص متطور بدون مساندة ودعم من القطاع المصرفي، القطاع المصرفي العراقي يعيش اليوم مرحلة الإصلاح المصرفي لجعله أكثر كفاءة وفاعلية، لقد تم دراسة المؤشرات المالية لهذا القطاع للوقوف عليها ومقارنتها مع المؤشرات المشابهة لها على الصعيد العربي والدولي وتبين انها مع جوانب الإصلاح في بعضها، في حين لا زالت الاخرى بعيدة عن المؤشرات الدولية القياسية، تم ايجاد العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو في العراق واتضح العلاقة الايجابية بين المتغيرين، كما توصل البحث إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات الضرورية.

### Abstract

Became a banking sector sophisticated essential ingredient to achieve sustainable growth, not the private sector developed without the support and support from the banking sector, the Iraqi banking sector today lives stage banking reform to make it more efficient and effective, we have been studying the financial indicators for this sector to stand by and compared with indicators similar her at the Arab and international shows it with aspects of reform in some of them, while still other far from international indicators standard, found the relationship between the credit extended to the private sector and growth in Iraq and turned positive relationship between the two variables, as research has reached some conclusions and recommendations necessary.

### المقدمة

تعد المنظومة المالية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد، بل هي سوق من اوسع اسواقه، والحقيقة أن ما أثير بشأن قطاع الخدمات في مكوّن الناتج المحلي الاجمالي من اهتمام كان جله يقع في إطار الخدمات التي شكلت الحلقة الأهم ضمن ما عرف اقتصاديا بـ"المتدفق الدائري"، إذ لا مناص أن يكون هذا القطاع واحداً من أهم العوامل المحفزة لتحقيق معدلات الاداء الاقتصادي المرغوب. ولعل جود المؤسسات المالية الوسيطة في النظام الاقتصادي يترتب عليه تحقيق وفورات اقتصادية تعمل على تذيئه الهدر الاقتصادي، كما إنها تقلل من حجم المخاطر أمام راغبي الاستثمار فالوساطة المالية الفاعلة تساهم في رفع مستوى الادخار من خلال توسيع نطاق أدوات الادخار وتحسين العائد وخفض المخاطر، الأمر الذي يرفع مستوى الاستثمار ثم النمو الاقتصادي.

لقد أضحت القطاع المالي المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد من زيادة أو تباطؤ في النمو، بسبب ما يشكله من نقطة تلاقي بين كل من قطاع الأعمال والمالية، فالأول ينتج السلع والخدمات والقطاع المالي يمول ذلك الإنتاج .

لكل ذلك نجد ان اغلب الدول ولاسيما النامية منها بدعت تولي اهتماماً متزايداً لإصلاح قطاعها المالي سواء المصرفي أو السوق المالية، والعراق وهو يدخل مرحلة الإصلاح والتحول يواجه تحدي



الإصلاح المصرفي لتحقيق كفاءة هذا القطاع لتفعيل مساهمته في النمو، وهذا لا يتطلب فقط الإصلاحات بل الدخول في معترك المنافسة على الصعيد المحلي والأجنبي.

### أهمية البحث

يهدف البحث إلى الآتي :-

- 1- توضيح ماهية التمويل وعلاقته بالنمو الاقتصادي.
- 2- تحديد مصادر التمويل والتعرف على ماهيتها.
- 3- دراسة هيكل الجهاز المصرفي العراقي والتعرف على بعض مؤشرات ذات العلاقة بالنمو.
- 4- دراسة كفاءة الجهاز المصرفي من خلال بعض المؤشرات.

### مشكلة الدراسة

ان المنطق الاقتصادي وراء دراسة القطاع المصرفي معرفة مدى تطوره وبالأخص سوق البنوك التجارية ومدى سهولة الحصول على الائتمان والقطاع المصرفي يؤثر على التطور الاقتصادي من خلال خلقه للسيولة النقدية. يؤسس النمو الاقتصادي المستدام على توافر التقدم التقني، وهذا الأخير يحتاج إلى مساندة القطاع المالي، كما ان الاستثمارات تحتاج الى الالتزام طويل الأجل بتوفير رأس المال، ولكن المدخرين كثيراً ما يترددون في التخلي عن مدخراتهم لمدة طويلة، وهنا يأتي دور المصارف لجعل الاستثمار أقل خطورة وأكثر جاذبيه، لأنه يسمح للمدخرين بالحصول على الأصول وبيعها بسرعة، وهنا تستطيع قطاعات الأعمال الحصول على المال ويطرق متنوعة.

### فرضية البحث

لقد جاءت فرضية البحث على وجود العلاقة الايجابية بين التمويل المقدم من قبل الجهاز المصرفي العراقي والمتمثل بالائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي متمثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي على الرغم من ضعف مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي.

### أسلوب البحث

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي القائم على استخدام البيانات الإحصائية من مصادرها واستخدام النسب المالية للوصول لتقييم كفاءة أداء النظام المصرفي في حين تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) للوصول للعلاقة بين التمويل والنمو، وللوصول الى هدف البحث فقد ضم ثلاثة مباحث رئيسة، تناول الأول منها إطار نظري لمفهوم التمويل والنمو والعلاقة بينهما، في حين ضم الثاني دراسة هيكل الجهاز المصرفي العراقي وأهم مؤشرات وتقييم كفاءته. أما المبحث الثالث فتناول الدراسة القياسية للتوضيح للعلاقة بين المتغيرين.



## المبحث الأول التمويل والنمو الاقتصادي

### أولاً: مفهوم التمويل

يرجع ظهور التمويل كعلم مستقل الى بداية القرن العشرين الماضي بعد مساهمة John Burr William من خلال تطويره لنظرية القيمة الزمنية للنقود<sup>(1)</sup>، كما كان لعلم الاقتصاد مساهمات أساسية في تطوير نظريات التمويل، والتمويل (Financing) في اللغة مشتق من (المال) والمال مفهوم واسع وشامل يشمل الموجودات الحقيقية والمالية بمختلف أنواعها، ويعد التمويل أهم الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها قطاعات الأعمال المختلفة ( الفرد – المؤسسة – الدولة) ولا يمكن لها ان تستمر في حياتها دون المال، كما ان التمويل يشغل حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية والمالية لارتباطه المباشر مع عملية التنمية الاقتصادية، وقد عرف التمويل في أكثر من مكان بأنه ((مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الأعمال التي تمكن(الفرد- المنظمة- الحكومة) بالحصول على الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها المختلفة))<sup>(2)</sup>.

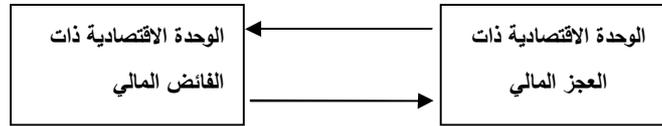
في حين يعرفه الاقتصاديون وفي ظل الاقتصاد النقدي بأنه ((الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها مقابل الحصول على قدر من المال في المستقبل غالبا ما يزيد عن الأول معوضا عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتضحية))<sup>(3)</sup>، في حين عرفه آخرون بأنه ((ائتمان نقدي يقدم فيه احد طرفي المعاملة في الغالب المؤسسات التمويلية نقود الى الطرف الآخر(المقترض))<sup>(4)</sup>، ومن التعاريف السابقة للتمويل يتضح انه يهدف الى توفير رؤوس الأموال اللازمة لقيام مشاريع جديدة او توسيع مشاريع قائمة، وعليه فإن عملية البحث على كيفية الحصول عن الأموال من مصادرها التمويلية لابد ان يسبق عملية التخطيط لإقامة مشروع اقتصادي او تطويره، ولابد من دراسة كيفية تدبير المال بشرط تذيئه تكلفته من خلال المفاضلة بين مصادر التمويل المتنوعة، وبالتالي قبول مصدر تمويل دون آخر، وقبول او رفض مشروع تبعا لكلفة المال على ان تقارن مع العائد المتوقع، ومصادر التمويل ما هي إلا آلية يتم من خلالها تمويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض(عرض الأموال) الى وحدات العجز المالي (الطلب على الأموال) ويستند عمل مصادر التمويل الى تقريب وجهات نظر الطرفين وبما يحقق أهدافهم ثم العمل على نقل الأموال من وحدات انفاقية ذات فائض surplus spending units الى وحدات انفاقية ذات عجز Deficit spending units حيث تنفق الأولى اقل مما تحصل عليه من دخل فيما تنفق الثانية أكثر مما تحصل عليه من دخل<sup>(5)</sup>.

ان النشاط الذي تزاوله الوحدات الاقتصادية دائما يصنف إلى نشاط استثماري يترتب عليه زيادة طاقة إنتاجية جديدة أو زيادتها من خلال إقامة مشروع جديد أو التوسع في مشاريع قائمة أو استبدال الأصول الموجودة بأصول أكثر كفاءة، وهناك النشاط الجاري الذي تزاوله الوحدة وتشغيلها والذي يتطلب هو الآخر إنفاقا جاريا أو استثماريا، وعليه هناك نوعين من التكاليف للقيام بالنشاط الاقتصادي هما التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل ومجموعهما هو إجمالي رأس المال اللازم للتمويل، والتمويل اما ان يكون ذاتيا (داخليا) أو غير ذاتي (خارجي) وعليه فالدور يقع على المؤسسات المالية لتمارس دورها في النشاط التمويلي غير الذاتي ومنها تأثيرها الفعال على الأموال المعدة للإقراض والأموال المطلوبة



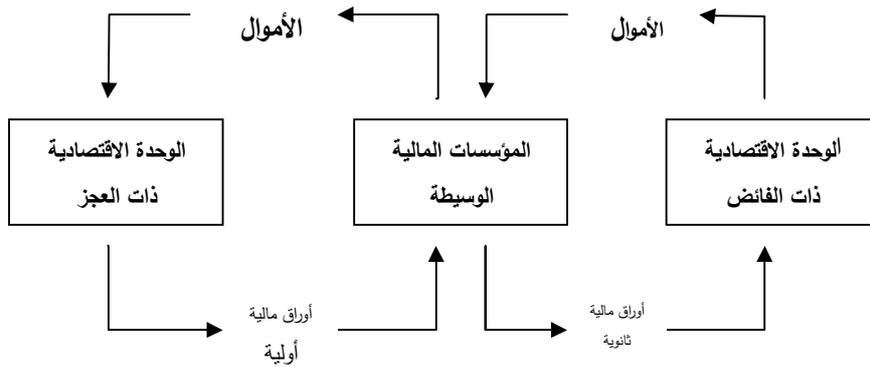
للاقتراض سواء في مرحلة تجميع المدخرات أو في مرحلة توظيفها، وطبيعي أن لكل أسلوب تمويلي مزايا وعيوب فالتمويل الذاتي مزايا كونه المصدر الأول لتكوين رأس المال بأقل تكلفة ولا يتحمل المشروع أية أعباء ما دامت ادخاراته هي المستخدمة لتمويل استثماراته، كما انه يعطي المشروع حرية الاختيار للاستثمار دون التقيد بشروط الائتمان وسعر الفائدة والضمان، في حين يعاب عليه بأنه يعيق تجميع الادخارات على مستوى الاقتصاد ككل، كذلك له آثار اجتماعية تتعلق بتوزيع الدخل لصالح أصحاب الملكية دول العمل<sup>(6)</sup>.

أما التمويل غير الذاتي (الخارجي) فأما ان يكون مباشر ومضمون ذلك أن الوحدة الاقتصادية ذات الفائض والتي ترغب بالتخلص من أموالها بأعلى عائد واقصر أمد زمني قد مولت من خلال الالتقاء المباشر للوحدة الاقتصادية ذات العجز المالي والتي ترغب بالحصول على الأموال بأقل كلفة وأطول مدة زمنية للحاجة الى استثمارها، وهذه الصيغة تعد اليوم من الصيغ البدائية للتمويل كما يمثلها الشكل الآتي:



الشكل (1)/التمويل المباشر

أما التمويل غير المباشر والذي يستلزم وجود الوساطة المالية ( المصرفية وغير المصرفية)، فالوسيط المالي يلعب دوراً بارزاً في التوسط بين الودعتين ووظيفته الأساسية قبول المدخرات بأشكالها بوصفها فوائض مالية عند وحداتها ومن ثم إعادة توزيعها للوحدات المحتاجة لها، ويقوم بتنظيم الأجل والاستحقاقات وأيضاً تحديد العائد لوحدات الفائض وكذلك الكلف لوحدات العجز ويمثل بيانياً بالشكل الآتي:



الشكل (2) /التمويل غير المباشر

ويمثل التمويل غير المباشر أهمية كبيرة في الاقتصاديات سواء النامية منها او المتقدمة، كما تساهم الوسائط المالية في تمويل العجز المالي بأساليب مختلفة، كما تعتمد القطاعات الاقتصادية كافة على القروض بأجلها المختلفة التي تقدمها الوسائط المالية.

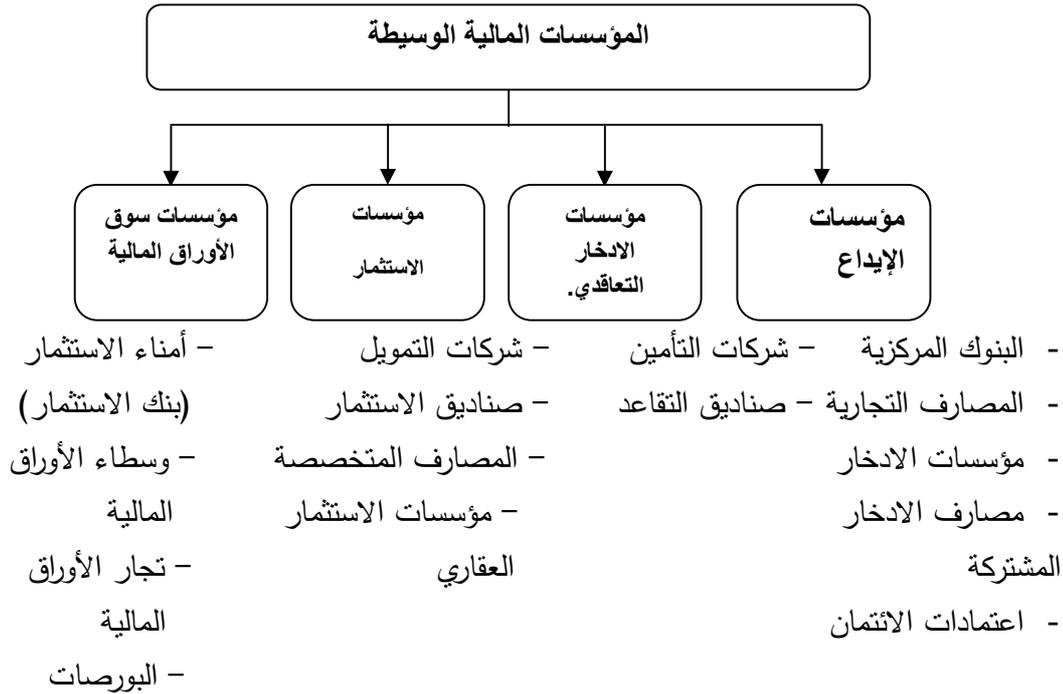
### ثانياً : مصادر التمويل

تناولت الدراسات الاقتصادية مصادر التمويل من زوايا مختلفة، فبعض الدراسات صنفتها إلى قسمين هما<sup>(7)</sup> المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية والمؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية، وتندرج تحت



كل قسم مجموعة من المؤسسات وحسب طبيعة السوق الذي تعمل فيه فالأول يضم المؤسسات التي تعمل في السوق النقدي وسوق الائتمان قصير الأجل (البنوك المركزية، التجارية، مصارف التجارة الخارجية، بيوت الادخار) في حين ضم الثاني المؤسسات العاملة في سوق رأس المال (السوق المالية، مصارف الاستثمار، شركات التأمين، صناديق التقاعد والضمان، المصارف المتخصصة) وقد صنفت المؤسسات المالية أيضا حسب طبيعة الأعمال التي تتعامل بها إلى أربعة أنواع كما يظهرها الشكل الاتي :

الشكل (3) / مصادر التمويل



المصدر :- من عمل الباحث استنادا إلى ما ورد بالمصدر: عادل احمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، بيروت، 1993، ص (138-152).

### 1- مؤسسات الإيداع

مؤسسات تقبل الودائع بأنواعها المختلفة من وحدات الفائض وتقدم الائتمان إلى الوحدات الاقتصادية الأخرى، كما إنها تلعب دورها في خلق الودائع، وتؤثر بنشاطها على السيولة العامة ومؤسساتها هي:

- أ. البنك المركزي: ويقع على قمة الجهاز المصرفي، ومهمته إصدار النقود وإدارتها، فضلا من رسم السياسة النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك مراقبة النظام المصرفي ويؤدي دور الوكيل لوزارة المالية، وهو يهدف إلى المصلحة العامة دون تحقيق الربح.
- ب. المصارف التجارية :- توفر الأموال اللازمة لوحدات العجز المالي من خلال تقديم القروض لها، وتقدم الكثير من التسهيلات كالقروض للشركات والأفراد وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، إضافة إلى أعمال استشارية واستثمارية خاصة بها.



ج . صناديق الادخار والإقراض :- تقوم بجمع الفوائض المالية عند اصحابها بشكل ودائع ومن ثم توظيفها في استثمارات غالبا ما تكون قليلة المخاطرة، وتحمل تلك المخاطرة، وهي تلائم صغار المدخرين، وقد تتخذ طابع المؤسسات في دولة (أخرى)<sup>(8)</sup>

د. مصارف الادخار المشتركة:- وتعتمد على الودائع في الحصول على الموارد، وشكلها يقارب التعاونيات كون ان المودعين انفسهم هم يمتلكون المصرف، وتقوم بتوظيفها في الاوراق المالية.

## 2. مؤسسات الادخار التعاقدية

مؤسسات لا تقبل الودائع، وتجمع مواردها على أساس تعاقدية مع المستفيدين من خدماتها المقدمة إلى المتعاقدين معها، وتقوم بتوظيف مواردها لتتميتها من خلال استثمارها في أشكال مختلفة ومنها :

أ. شركات التأمين :- تقدم خدمات مختلفة لما يتعرض له المؤمن من أخطار ((الحوادث، الشيخوخة، الحريق، الإصابات،... الخ)) مقابل تحصيل أقساط معينة كثمن للخدمة، وبالتالي فهي مركز لتجميع الأموال ومن ثم توظيفها في أوجه استثمارية معينة، اي هي مؤسسات مالية وسيطة تجمع الأموال من جهة، وتلتزم مع المتعاقدين معها بالتزامات نقدية كما تترك لها طبيعة أعمالها فرصة للاستثمار وتحقيق عائد لها<sup>(9)</sup>.

ب . صناديق التقاعد: هيئات خاصة او وكالات حكومية تقتطع جزء من رواتب الموظفين والعمال خلال عمرهم الإنتاجي، ثم توظف تلك التوفقات في أصول استثمارية ولاسيما في الأسواق المالية، على ان تلتزم مع المتعاقدين معها بصرف رواتب لهم بعد تقاعدهم عن العمل.

### 3. مؤسسات الاستثمار : Investment institutions

مؤسسات مالية وسيطة تجمع الادخارات من خلال طرح اسهمها او الشهادات التي تصدرها وتقوم بتوظيفها بأوجه استثمارية متنوعة وتضم :

أ. شركات الاستثمار : ولها تسميات كثيرة منها صناديق الاستثمار او مصارف الاستثمار، وتسمى ايضا مصارف الاعمال، وهي كذلك مؤسسات وسيطة تقوم باستثمار الأموال التي جمعتها وحدات الفائض الراغبة في استثمارها وفي مجالات عدة طويلة الاجل، وتدار من قبل هيئة تسمى امانة الاستثمار ومقابل عمولة عن ذلك، ولهم الخبرة والكفاءة في ادارة الاستثمارات وتنويعها، كما تشارك هذه المؤسسات ايضا في تأسيس مشروعات جديدة.

ب . شركات التمويل: وهي مؤسسات مالية وسيطة توفر لقطاع الاعمال والافراد الأموال اللازمة لقيامهم بالانشطة الاستثمارية، ومصادر أموالها من الاقتراض ومن خلال إصدارها للسندات، اضافة إلى اصدارها الأوراق التجارية.

ج . مؤسسات الاستثمار العقاري وشركات الرهن: الرهونات صيغة من صيغ الدين ينشأ لتمويل العقارات سواء لأغراض السكن او لأغراض تجارية لقد توسعت هذه الشركات في أعمالها لنمو الإنشاء والبيع بعد فترة قصيرة إلى مجععي الرهونات وقد تم إصدار أوراق مالية مدعومة بهذا (المجمع) ليكون الاخير صندوق ضمان للتدفقات النقدية لحملة الأوراق المالية، وعليه دخلت هذه الشركات عمليات التسديد لتمويل المخاطر وتوفير السيولة لمنشئ الرهن.



#### 4. مؤسسات سوق الأوراق المالية

وهو الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتريها بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا التجمع وسوق الأوراق المالية تتواجد فيه المؤسسات التالية:

أ- بنك الاستثمار: ويسمى بسوق الاصدارات، وفيه تطرح الشركات ومنظمات الاعمال اصداراتها من الاسهم والسندات للحصول على احتياجاتها التمويلية، اي ان بنك الاستثمار يقدم خدماته للوحدات الاقتصادية من اجل تسويق أوراقها المالية والمساعدة على بيعها، كما انها تقدم استشاراتها من حيث الاصدار وكذلك عن حالة السوق وتوقيت الاصدار وسعره المناسب، كما انه يقوم بالحملة الإعلانية حول الإصدارات والاتصال بالمؤسسات المالية الوسيطة<sup>(10)</sup>.

ب. سماسرة الأوراق المالية: وتعني بهم الوسطاء في البورصة كونهم يعملون كوكلاء للمستثمرين الماليين، ويعمل على تقريب وجهات النظر بين البائعين والمستثمرين للاوراق المالية وعند اسعار معينة.

#### ثالثا : مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره :

##### 1. مفهوم النمو الاقتصادي

يمكن ان نلاحظ في الكتابات الاقتصادية عندما يتم التطرق إلى مفهوم النمو عادة ما تستخدم مصطلحات مرادفة له، كالتممية والتقدم للتعبير عن التغيير والتحسين في المجتمعات المختلفة، وان عدم التمييز بين المصطلحات لا يخدم الباحثين وكذلك يتوجب على اهل التخصص التمييز بينها على اساس ان لكل منها مدلول اقتصاديا محدد يختلف عن الاخر، وعليه فيعرف النمو الاقتصادي بأنه ((الزيادة الكمية لبعض المؤشرات الاقتصادية والقابلة للقياس المباشر بالمقاييس الكمية))<sup>(11)</sup>.

بمعنى حصول زيادات في احد المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي او متوسط دخل الفرد او الناتج المحلي الإجمالي، اما فريد مان (Fredman) فيرى ان النمو يعني توسع الجهاز الانتاجي في اتجاه او اكثر بدون اي تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، اما التتمية لديه عبارة عن تغيرات مرحلية تقود إلى تغيرات وتحولات في النظام الاقتصادي والاجتماعي<sup>(12)</sup>

و يمكن الاستدلال على النمو بطريقتين: الأولى- بتحديد معدلات نمو الإنتاج القومي الإجمالي الحقيقي أو الإنتاج القومي الصافي، أما الثانية- فتحسب من تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والاولى من خلالها نتعرف على التوسع في الانتاج او الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي، اما الثانية فتعبر عن مستوى المعيشة المادي للفرد في بلد معين والزيادة تحصل فقط إذا كان معدل نمو الناتج الاجمالي اكبر من معدل نمو السكان.

##### 2. عناصر النمو:

لا توجد مجموعة من المبادئ التي تكون بحد ذاتها نظرية للنمو، وبصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأية عملية نمو سواء كانت على المدى المتوسط او الطويل وهي دائما تلازم المخططين ومنفذي عملية النمو وهي:<sup>(13)</sup>

1- السكان والقوى العاملة.

2- تراكم رأس المال.

3- الموارد الطبيعية.



4- التقدم التقني .

5- الإدارة والتنظيم .

فالنمو السكاني عاملاً مؤثراً في حث النمو الاقتصادي، كونه يعني الزيادة في الطلب الكلي، ومن ثم توسع الأسواق المحلية، في حين تؤثر إنتاجية العمل في النمو من خلال تخصيص الموارد وإنتاجية العمل تعتمد على جملة أمور منها نسبة التعلم، المستوى الصحي، المهارات، علاقات العمل... الخ، أما تراكم رأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار يتم استثماره لزيادة الدخل والنتائج مستقبلاً، في حين تعد التكنولوجيا أهم عنصر للنمو الاقتصادي والتي تعني السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة الناتج ومن ثم الرفاهية، فالتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات يسهم في توسيع التبادل التجاري الدولي ويسهل تدفق رؤوس الأموال بين الدول والمؤسسات المالية.

فالتقدم في مجال التكنولوجيا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واكتشاف موارد جديدة من خلال التحسن في الإدارة والتسويق والتعلم. أما الموارد الطبيعية فهي عوامل مساعدة، فهناك من البلدان لا تملك ثروات لكنها عملاق اقتصادي (اليابان) وهناك أخرى تضم الثروات الكبيرة ولكنها لا زالت نامية.

## المبحث الثاني

### الجهاز المصرفي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي

#### أولاً: هيكل الجهاز المصرفي

ابتداءً من عام (1931) حدث تطور للنظام النقدي العراقي حين صدرت العملة النقدية العراقية وفق قانون (44) لسنة (1931)، وتم معادلتها بالإسترليني ((واحد إسترليني لكل دينار عراقي))، وكما مارست المصارف العراقية دورها في النشاط المصرفي ولأول مرة عام (1935) بصدور قانون المصارف العراقية في العام نفسه وتأسيس المصرف (الصناعي - الزراعي) وهو أول مصرف وطني بعد استقلال العراق، والذي تم شطره الى مصرفين العام التالي له أحدهما صناعي وآخر زراعي بعد ان كانت فروع المصارف الأجنبية مهيمنة على النشاط المصرفي العراقي<sup>(14)</sup>. وقبل تأسيس المصرف الوطني العراقي، تأسس أول مصرف تجاري (الرافدين) بحسب قانون (35) لسنة (1941)، تبعه عام (1947) المصرف الوطني العراقي وبأشهر أعماله عام (1949) وكانت أول أعماله دراسة الجوانب التشريعية والتنظيمية لقانون مراقبة المصارف عام (1938) والذي تم إلغائه بقانون (34) لسنة (1950)، وبدء المصرف يمارس مهمة إصدار أول وجبه من الأوراق النقدية تحمل اسمه في (أيلول 1950)، ثم توالى تأسيس فروع لمصارف عربية وأجنبية في العراق (بنك انتر اللبناني، أفريقيًا للتجارة والصناعة) فضلاً عن مصرفين عراقيين هما المصرف التجاري العراقي (1952) ومصرف بغداد (1956) والتعاوني عام (1959) فضلاً عن مجموعة من المصارف كالعقارات ومصرف الرهون<sup>(15)</sup>.

وبموجب القانون (72) لسنة (1956) تم استبدال اسم المصرف الوطني إلى البنك المركزي العراقي، وفي مطلع الستينات أمت جميع المصارف العاملة في العراق، وخولت مؤسسة المصارف العامة التي تأسست عام (1964) والتي ألحقت بالبنك المركزي العراقي صلاحية إجراء عمليات الدمج

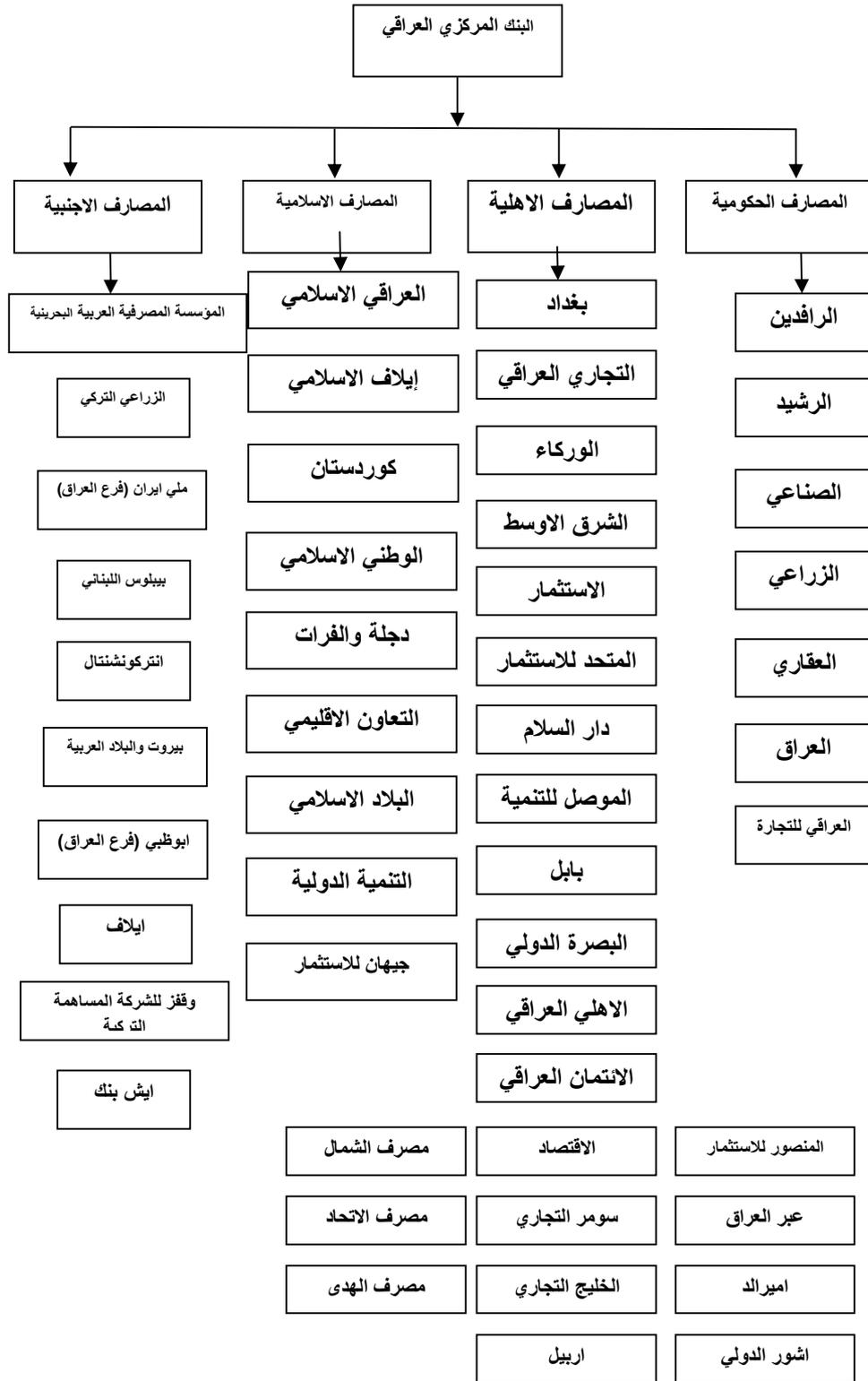


المصرفي، وأصبح عدد المصارف التجارية العاملة في العراق عام (1967) ((الرافدين-التجاري العراقي-الاعتماد العراقي-بنك بغداد)) والتي دمجت أيضاً عام (1970) لتصبح مصرفين هما الرافدين والتجاري اللذان دمجا عام (1974) الى مصرف واحد هو (الرافدين) الذي باشر بفتح فروع في المحافظات فضلاً عن فروعه خارج العراق، وفي عام (1988) تم شطر الرافدين الى مصرفين هما الرافدين والرشد بهدف خلق المنافسة بينهما.

وفي عام (1991) أجاز البنك المركزي السماح للقطاع الخاص بممارسة العمل المصرفي وتأسس عدد من المصارف الأهلية\*. كما أجاز البنك المركزي بتعديل آخر عام (1997) بالسماح للمصارف الخاصة بممارسة أعمال الصيرفة الشاملة بدلاً من التقليدية، وتشهد الساحة المصرفية العراقية بعد التغيير السياسي في (2003/4/9) مرحلة في التحول وهي جزء من مرحلة الإعداد للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق لعل أهمها في المجال المصرفي إصدار قانون البنك المركزي العراقي (56) لسنة (2004) والذي يمنحه الاستقلالية التامة والبعيد عن التدخل الحكومي في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن الضغوط السياسية وكذلك السياسة المالية\*. فضلاً عن إصدار قانون أدين العام والخاص ببيع وشراء الأوراق المالية وفقاً لآلية السوق، كما تم انجاز استبدال العملة العراقية المتضخمة بسبب السياسة الخاطئة لإصدارها وخلال سنة واحدة انتهت في (2004/1/15) كما إصدار قانون المصارف العراقية (94) لسنة (2004) لإرساء نظام مصرفي حديث يعمل وفق المعايير الدولية<sup>(16)</sup> واستمرت جهود البنك المركزي العراقي طوال الفترة (2004-2011) في الارتقاء بالتشريعات المالية والرقابية لتقوية النظام المالي منها الزام البنوك التجارية برفع رأسمالها وملائتها بما يتناسب والمعايير الدولية، اضافة إلى تنويع خدماتها المصرفية، علاوة على اصدار التعليمات حول تدفق رؤوس الاموال الاجنبية لاغراض الاستثمار والسماح للمصارف التجارية بفتح حساب جاري وبالعملة الاجنبية (حساب الاستثمار) والسماح للمصارف التجارية باستيراد العملة الاجنبية وبموافقة البنك المركزي، وعليه أصبح إجمالي المصارف العاملة في السوق المصرفية العراقية (45) مصرفاً حتى نهاية عام (2011)، بواقع (7) مصارف حكومية ثلاثة منها متخصصة و(42) مصرفاً تابعاً للقطاع الخاص منها 9 مصارف إسلامية و10 مصارف مشاركة مع مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (8-75%) من رأس المال و23 مصرفاً اهلياً. كما وضحا المخطط التالي:



الشكل (5) / يبين هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2011



المصدر: البنك المركزي العراقي، 2011

**ثانيا: سمات الجهاز المصرفي العراقي**

1- كبر حجم ملكية الدولة من المصارف والإستراتيجية غير واضحة المعالم لاستشراق المستقبل والحاجة الى إعادة هيكلة للقطاع الحكومي وبأساليب الخصخصة المتنوعة.



- 2- لا تزال المصارف الأهلية تهيمن على الجزء الأكبر من اجمالي رأس المال المصرفي والبالغ (4) تريليون دينار وبنسبة تقارب (83.9%) من الاجمالي توزعت بين المصارف الاهلية والاسلامية والباقي للمصارف الحكومية (16.1%)، في حين فعاليتها المصرفية ضعيفة ولم تشارك في تقديم الخدمات المصرفية فمثلاً بلغت نسبة مساهمتها في اجمالي الائتمان لعام (2010) لا يتعدى (23%) في حين تساهم المصارف الحكومية بأكثر من (70%).
- 3- تمثل الودائع الجارية نسبة عالية من اجمالي الودائع، فبلغت مانسبته (71%، 80%، 81.8%) للاعوام (2009 و 2010، 2011) على التوالي، في حين نسبة الودائع الادخارية والتي يعول عليها كثيراً مانسبته (25%، 17.6%، 16.5%) لنفس الاعوام، كما ان اغلب الایداعات لدى الجهاز المصرفي تأتي من القطاع العام ومن ثمة الخاص وأخيراً القطاع المالي، فقد بلغت الأهمية النسبية لإيداعات القطاع العام لعام (2010) مانسبته حوالي (65%) ثم حوالي (34%) للخاص و(1%) للقطاع المالي وكانت لعام 2011 (61%، 37.3%، 1.7%) على التوالي.<sup>(17)</sup>
- 4- ان اغلب الائتمان المقدم للقطاع الخاص يذهب الى الأفراد دون الشركات فبلغ حوالي (86%) لعام (2010) من اجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص مقابل (14%) للشركات.
- 5- الإطار القانوني يحتاج الى تحديث مثل قانون حوكمة الشركات، الإفلاس، كما ان هناك ضعف في شفافية وكمال ودقة القوائم المالية وعمليات الإفصاح الأخرى.
- 6- الإطار الرقابي موجود بموجب اللوائح والقوانين ولكنه يحتاج الى مهنية في دعم تنفيذه.
- 7- صغر حجم رؤوس اموال المؤسسات الوسيطة وغير الوسيطة بأستثناء البنوك، مثل (شركات الاستثمار، شركات التحويل المالي، شركات التامين، صناديق التقاعد) كما ان هناك غياب واضح في شركات الوساطة غير المصرفية مثل شركات تمويل القروض القصيرة الاجل والمتوسطة، في حين تغيب عن النشاط المصرفي هيئات التصنيف الائتماني من اجل تقييم اداء الجهات المصدرة للاوراق المالية، وهذا يعيق فاعلية اتخاذ القرارات عند المستثمرين، كما تغيب أيضاً مكاتب الاستعلام التي تجنب المصارف تحمل القروض المتعثرة، ووجودها يساعد على توفير المعلومات الكاملة عن المقترضين.
- 8- لا تزال الأدوات المالية والمصرفية تقليدية، ولا بد من تحديثها الى أنواع جديدة مثل إدخال الأدوات المعتمدة على((التسديد)). فمثلا ابتكار ادوات مالية جديدة لشرائح معينة من المجتمع كالطلبة الجامعيين مثلاً، تحويل القروض العقارية إلى سندات تتداول في السوق المالية وغيرها.
- 9- النظام المصرفي ما يزال ذو نمط بيروقراطي قائم على مركزية التسيير ولا بد من اعادة تأسيسه عبر عصرنته لخدمت المجتمع من خلال توسيع قائمة المنتجات والخدمات وطرح منتجات جديدة وبأسماء حديثة.

### ثالثاً : بعض مؤشرات الجهاز المصرفي

تمارس المصارف التجارية أدواراً متنوعة في النشاط الاقتصادي، وبحسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد بالبلد، فالفترة التي سبقت الاستقلال كان نشاطه يصب في تحقيق منفعة البلدان التي فتحت فروعاً لها في العراق، في حين هدفت المصارف الى المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية بعد استقلال العراق وكان ذلك من خلال قيامها بالنشاطات الآتية:



## 1- منح الائتمان.

يأتي دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي من خلال توفير للائتمان بشقيه النقدي واقتناء حوالات الخزينة، فضلاً عن نشاطها في سوق الأوراق المالية، ومن خلال الجدول (1) نلاحظ ان المصارف ساهمت بتوفير الائتمان للقطاعين العام والخاص وكذلك الحكومة المركزية.

الجدول (1) الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2000-2010) مليار دينار

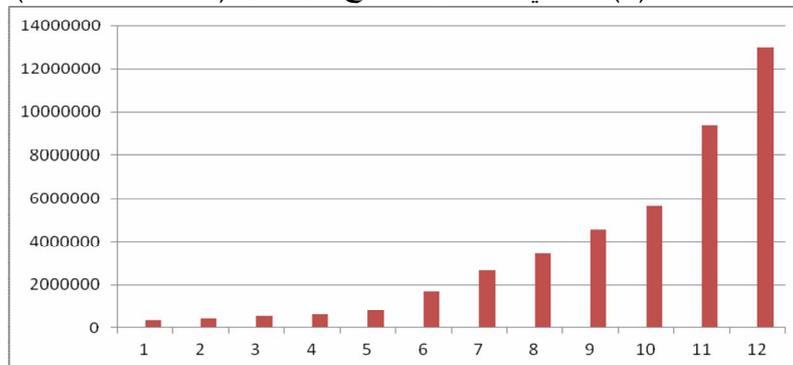
(7) نسبة 1/6%	(6) القطاع الخاص	(5) نسبة % 1/4	(4) القطاع العام	(3) نسبة 1/2%	(2) الحكومة المركزية	(1) إجمالي الائتمان النقدي	السنوات
46.4	170004	48.8	178543	4.8	17532	366079	2000
54.1	243821	41.6	187523	4.3	19364	450708	2001
56.6	312251	39.2	216367	4.1	22781	551399	2002
63.8	396481	33.6	208850	2.6	15862	621193	2003
75.5	622476	22.8	188127	1.7	13070	824673	2004
55.3	950287	36.7	631409	7.9	135754	1717450	2005
70.6	1881014	28.5	759439	0.9	24445	2664898	2006
69.1	2387433	30.5	1054992	0.5	16595	3459020	2007
86.7	3978301	12.6	575382	0.8	33771	4587454	2008
81.7	4646000	14.6	833101	3.4	210929	5690062	2009
90.3	8502000	7.5	690000	2.1	193121	9385205	2010
87.4	11400000	6.9	897000	2.3	195121	13000000	2011

المصدر : الأعمدة (1,2,4,6) البنك المركزي العراقي، النشرات والتقارير السنوية، إصدارات مختلفة.

- الأعمدة (3,5,7) من عمل الباحث.

نلاحظ ان إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية اخذ بالارتفاع طول مدة الدراسة فقد وصل الى حوالي (13) تريليون دينار عام (2011) بعد ان كان (366.1) مليار دينار عام (2000) اذ سجل ارتفاعاً مقداره (12663.9) مليار دينار وكان أعلى معدلات تغير سنوي سجله عام (2010) حيث بلغ حوالي (65%) مقارنة مع عام (2009) ويمكن توضيح الاتجاه التصاعدي بالشكل الآتي:

الشكل (5) إجمالي الائتمان الممنوح من للفترة (2000 - 2011)



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى الجدول السابق

اما في جانب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فتشير البيانات الى نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المقدم جاء بالمرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية مقارنة بالقطاعات الاخرى، فقد



بلغت حوالي (68%) كمتوسط للمدة (2000-2011)، في حين سجل عام (2010) أعلى نسبة الى (90.3%) وكذلك الاعوام (2008، 2011) عندما بلغت حوالي (86.7، 87.4%) على التوالي، وكل ذلك يؤكد توجه المصارف نحو تفعيل دور النشاط الخاص من خلال منحه اعلى نسبة من الائتمان اللازم للنهوض بمهامه، أما من حيث الارقام المطلقة فقد سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أعلى مستوياتها عند وصوله الى (11400) مليار دينار عام 2011 بعد ان كان بحوالي (170) مليار دينار عام 2000، وسجل عام (2010) ايضاً اعلى معدل تغيير سنوي عندما سجلت زيادة بما يعادل (83%) مقارنة مع عام (2009)، كما ان هذا الائتمان واصل الارتفاع طول مدة الدراسة كما هو واضح من الجدول، ولكن الملاحظ ان اغلب هذا الائتمان المقدم للقطاع يذهب الى الافراد وبنسبة حوالي (86%) في عام (2010) من إجمالي الائتمان المقدم لهذا القطاع، أما قطاع الشركات فقد بلغت أهمية النسبية (14%) للسنة ذاتها، وهو الحال نفسه للأعوام (2008، 2009).

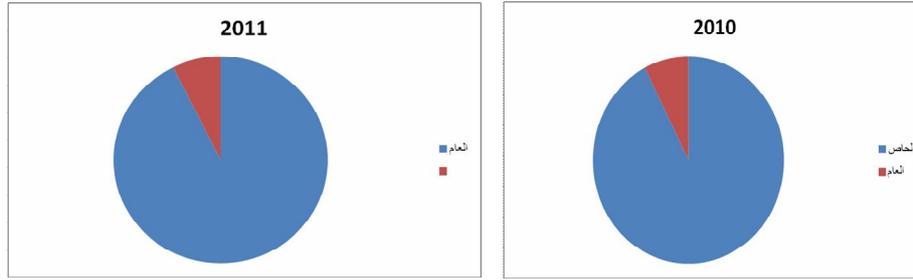
اما الائتمان المقدم الى القطاع العام فهو الاخر يتواصل بالارتفاع طول مدة البحث عندما وصل الى حوالي (897) مليار عام (2011) بعد ان كان بما يعادل حوالي (179) مليار دينار، الا انه انخفض للاعوام (2003، 2004) الى (208) مليار ثم الى (188) مليار بسبب ظروف الحرب وتوقف اغلب المؤسسات الاقتصادية لكنه يعاود الارتفاع للاعوام التالية ولغاية عام (2009) عندما وصل إلى حوالي (833) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (14.6%) من اجمالي الائتمان، في حين سجل انخفاض مانسيته حوالي (45%) مقارنة مع عام (2007) بسبب التوجه نحو منح الائتمان للقطاع الخاص، كما سجل هذا الائتمان أهمية نسبية أخذت بالانخفاض حين وصلت الى حوالي (7.5، 6.9%) للسنوات 2010، 2011 على التوالي.

اما الائتمان الممنوح الى الحكومة المركزية من قبل المصارف التجارية فقد واصل الارتفاع أيضاً رغم انخفاضه للاعوام (2003، 2004) ووصل الى حوالي (193) مليار دينار عام 2004، بعد ان كان بحوالي (18) مليار دينار عام 2000، وقد شكل هذا النوع نسباً ميسرة جداً من اجمالي الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية وصل اعلاها الى (7.9%) عام (2005)، في حين سجل أهمية نسبية بلغت (2.4، 2.1، 2.3%) للأعوام (2009، 2010، 2011) على التوالي. في السنتين الأخيرتين من الدراسة نؤيد التحسن الحاصل في اداء القطاع المصرفي وما يشهده من تطورات على مستوى فعالياته ونشاطاته وتوجهاته وهو يستحوذ على اهتمام متزايد في اطار تأهيله ورفع كفاءته بما يخدم الانشطة الاقتصادية ويشكل يتسم مع متطلبات النمو الاقتصادي.

وعليه وبناء على ما تقدم يمكن عرض الأهمية النسبية للائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية الى القطاعات وللاعوام (2010 و 2011) بالشكل الآتي ليتضح أهمية القطاع الخاص في برامج المصارف التجارية.



الشكل (6) الأهمية النسبية للائتمان المقدم للقطاعات للفترة (2010 - 2011) مليار دينار



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول السابق.

ومن الجدول (2) نلاحظ ان نسب الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت بمتوسط 2.2% للمدة 2000-2011 وهي نسب منخفضة ودون النسبة المعيارية التي تشير إلى ان نسبة مقدارها 5% تمثل مساهمة محدودة التأثير على النشاط الاقتصادي<sup>(18)</sup>

الجدول (2) الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي (2000 - 2010)

السنون	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة 2/1
2000	170004	7930224	2.1
2001	243821	9911420	2.4
2002	312251	41022927	0.8
2003	396481	29894476	1.3
2004	622476	48206524	1.3
2005	950287	64227555	1.5
2006	1881014	96067160	2%
2007	2387433	114558130	2.1
2008	3978301	157026062	2.5
2009	4646000	139330211	3.3
2010	8502000	170956975	4.9
2011	11400000	211300000	5.3

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرات والتقارير السنوية، إصدارات مختلفة.

والملاحظ ان تلك النسبة شهدت تحسنا للاعوام 2011، 2010، 2009 عندما بلغت 3.3%، 4.9%، 5.3% على التوالي وهي نسب قريبة للنسبة المعيارية تدلل على التوجهات الجديدة للجهاز المصرفي نحو دعم القطاع الخاص ليساهم في النشاط الاقتصادي ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسب فوق مستوياتها المسجلة للسنوات القادمة، ولتؤكد ارتفاع اداء القطاع المصرفي العراقي وما يشهده من تطورات على مستوى فعالياته ورفع كفاءته. ولهذا تجد انخفاض نسبة القطاع المصرفي في الناتج الاجمالي وبلغت أهميته النسبية في تكوين الناتج. نسب منخفضة بلغت 1.7% عام 2009، فيما بلغت عام 2010 ما نسبته 1.9% من اجمالي تكوين الناتج الاجمالي وقيمة 2.4 ترليون دينار لعام 2009 مقابل 3.2 ترليون دينار عام 2010، فيما كانت اقل من ذلك للاعوام (2006، 2007، 2008)، ولهذا امام السياسة النقدية تحدي آخر لتقوية الائتمان وعلى نحو يساهم فيه النظام المصرفي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي عبر تجميع الموارد الادخارية وتوجيهها نحو النشاطات الانتاجية بأعلى عائد واقل مخاطر.



أما إذا اردنا ان نعرف مدى تأثير الجهاز المصرفي على النشاط الاقتصادي من خلال تأثير الائتمان على الاستثمار ومن ثم على اجمالي تكوين رأس المال الثابت فمن خلال ملاحظة الجدول (3) نرى انخفاض الاهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين اجمالي رأس المال الثابت.

الجدول (3) مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت للفترة من (2004-2009) مليار دينار

ت	السنة	مساهمة القطاع العام الاجمالي	اجمالي تكوين رأس المال القطاع العام	الاهمية النسبية	مساهمة القطاع الخاص	الاهمية النسبية
1	2004	4328	4023.8	93	304.2	7
2	2005	8650.6	8417.5	97.3	233.1	2.7
3	2006	16998.7	16838.9	99.1	159.1	0.9
4	2007	19918.4	19769.9	99.3	148.1	0.7
5	2008	13456.3	131171.9	97.5	338.4	2.5
6	2009	14950.2	13877.9	92.8	1072.3	7.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، اعداد مختلفة.

والتي بلغت بالمتوسط للفترة (2004-2009) بما قيمته (542.7) مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت 3.1% كمتوسط للفترة نفسها مما يدل عن ضعف مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت، ومما يدل ايضا على ان اغلب الجانب الاستثماري يأتي من القطاع العام دون الخاص. ولكن نجد ان هذه النسبة قد ارتفعت للعام 2009 عندما بلغت 7.2% مما يدل على التوجه في عمل الجهاز المصرفي ودعم القطاع الخاص ليؤدي دوره في النشاط الاقتصادي. والشيء الاخر ان الاستثمارات للمصارف التجارية بلغت عام 2011 ما قيمته (6.2) ترليون دينار يأتي اغلبهم من المصارف الحكومية (83.6%)، وان نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي لا زالت منخفضة ولا تصل إلى 3% وهذه النسبة قليلة بالحد الأدنى المقبول لضمان نمو مستدام على المدى البعيد والتي تتطلب نسبة ما بين 15-20%<sup>(19)</sup>.

2- الودائع المصرفية: سجل الرصيد الاجمالي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق الحكومية والخاصة زيادات متواصلة وكما يظهرها الجدول (4).

الجدول (4) اجمالي الودائع المصرفية للجهاز المصرفي العراقي للفترة من (2003 - 2010) مليار دينار

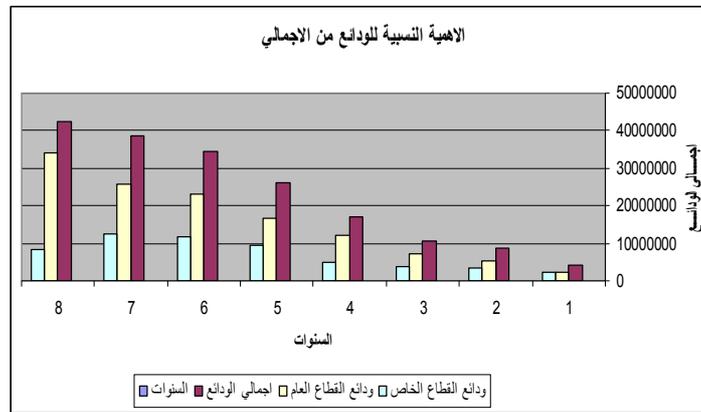
ت	السنوات	ودائع القطاع العام (1)	ودائع القطاع الخاص (2)	اجمالي الودائع (3)	معدل النمو	نسبة 3/1	نسبة 3/2
1	2003	2.185.006	2.133.666	4318672	---	50.6	3/2
2	2004	5.188.470	3431339	8619809	99.6	60.2	39.8
3	2005	7.080.078	3689917	10769995	24.9	65.7	34.3
4	2006	12.177046	4751249	16928295	57.6	71.3	28.7
5	2007	1.6.78.6380	9402538	26188926	54.7	64.1	35.9
6	2008	22.919.288	11615671	34524959	31.8	66.4	33.6
7	2009	25.896.259	12686218	38582477	11.8	67.1	32.9
8	2010	34.120.935	8340786	42461140	10.8	80.4	19.6

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، اعداد مختلفة.



حيث بلغت نهاية عام 2010 بما قيمته 42.5 ترليون دينار بعد ان كانت بقيمة 4.3 ترليون دينار عام 2003، وحققت معدلات نمو سنوية موجبة طوال المدة (2003-2010) وكان اعلى معدل نمو هو عام 2004 عندما بلغ حوالي 99%، في حين حققت ادنى معدل نمو عام 2009 عندما بلغ حوالي 12% مقارنة مع عام 2008، والملاحظ ايضا ان اغلب الايداعات تأتي من القطاع العام وبأهمية نسبية بلغت أعلاها عام 2010 عندما كانت بحوالي 80% مقارنةً بنسبة 68% لعام 2009 وبنسبة 67% لعام 2008، في حين كانت الاهمية النسبية لإيداعات القطاع الخاص منخفضة بلغت في ادناه حوالي 20% عام 2010 فيما كانت بنسبة 32% في عام 2008، ومن متابعة انواع الايداعات يلاحظ أما الايداعات الجارية تمثل نسبة عالية من بين الانواع الاخرى وخصوصا الودائع الادخارية والثابتة والتي يعول عليها كثيرا وكانت اهميتها النسبية لعام 2010 بنسبة 80% للجارية و 17.6% للادخارية و 2.4% للودائع الزمنية، في حين بلغت حوالي 72% للجارية و 25% للادخارية و 3% للثابتة لعام 2009، ولغرض بيان اهمية الودائع في النشاط الاقتصادي تؤخذ نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى اجمالي الودائع لبيان مدى توجه ودائع المصارف لتمويل قروض القطاع الخاص ومن ثم دور ذلك على النشاط الاقتصادي وعند احتساب تلك النسبة وبالاتتماد على الجدولين (3) و(4) نلاحظ انها كانت بنسب (12.1، 11.5، 20) % للاعوام 2008-2010 على التوالي وهي نسب منخفضة عند مقارنتها مع النسبة المعيارية الدولية والتي تتعدى 25%، وعليه فهناك ايضا تحدي امام السياسة النقدية لتنمية ودائع القطاع الخاص اولا ومن ثم تنمية الودائع الادخارية والزمنية ويمكن ملاحظة التطورات في الودائع نعرض الشكل الآتي:

الشكل (7) الأهمية النسبية للودائع الادخارية والزمنية من إجمالي الودائع للفترة من (2003 - 2010)



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق.

#### رابعاً: كفاءة النظام المصرفي العراقي.

من اجل الوقوف على التنمية المالية وكفاءة الجهاز المصرفي يمكن الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات:

1- مؤشر الاجمالي النقدي: ويبين لنا نسبة الاصول النقدية الاقل سيولة  $(M_2, M_3)^*$  إلى الناتج المحلي الاجمالي، وتستخدم الدول وخصوصا المتقدمة منها وبسبب الابتكارات الحديثة في الهندسة المالية مقياس اوسع نطاقا للرصيد المالي وهو  $(M_4, M_3)$  للوقوف على درجة تطور الوساطة المالية، وكلما



اتجهت نسبة المؤشر إلى الانخفاض دل على نمو أدوات مالية جديدة ليست بدرجة  $(M_1, M_2)$  والعكس في حالة ارتفاع النسبة، وهذا المؤشر يستخدم كبديل أول لمعرفة درجة العمق المالي :

وعند حساب النسبة باستخدام  $(M_2)$  وللسنوات (2011-2009)

$$\text{الإجمالي النقدي} = \text{GDP} \setminus M_2$$

$$\text{عام 2009} = 100 \times (139330211/45355289) = 32.6\%$$

$$\text{عام 2010} = 100 \times (171956972/60288668) = 35.1\%$$

$$\text{عام 2011} = 100 \times (211300000/72200000) = 34.2\%$$

وهذه النسبة تعتبر مرتفعة وهي في حالة ارتفاع للسنوات الثلاثة وتدل على عدم تنوع الأدوات المالية المتعامل بها واقتصارها على الأدوات التقليدية.

2- نسبة الائتمان الخاص إلى GDP: وهو من الأهمية ويتمتع بميزة عن المقياس الأول، كونه يمثل الكمية الفعلية من الأموال المرتبطة مباشرة بالاستثمار والنمو أكثر من ارتباطها بالاجمالي النقدي، ويعرف أيضا بأنه النسبة من الائتمان الذي تقدمه الوساطة المالية إلى القطاع الخاص ويحسب :

$$= (\text{اجمالي الائتمان الخاص} \setminus \text{GDP}) \times 100$$

وان ارتفاع نسبة المؤشر تعني المزيد من الخدمات المالية وتحسن الوساطة المالية والعكس صحيح.

$$\text{النسبة لعام 2009} = 100 \times (4646 \text{ مليار} \setminus 139330 \text{ مليار}) = 3.3\%$$

$$\text{النسبة لعام 2010} = 100 \times (8502 \setminus 171956) = 4.9\%$$

$$\text{النسبة لعام 2011} = 100 \times (211300000/11400000) = 5.4\%$$

ومن الملاحظ أيضا أن النسب منخفضة وهي لا تزال محدودة التأثير للمساهمة في النشاط الاقتصادي، علما ان نسبة مقدارها 5% وعلى وفق المعايير الدولية تمثل مساهمة متواضعة في النشاط الاقتصادي وتعد محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام، ولا تزال السياسة النقدية على تحدي امام تقوية الائتمان على النمو.

3- مؤشر الائتمان الخاص إلى اجمالي الائتمان: يبين مدى توجيه القروض للقطاع الخاص بدلا من القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة، وارتفاع النسبة يدل على الكفاءة المصرفية في توجيه المدخرات نحو المشاريع الأكثر إنتاجية.

$$\text{النسبة لعام 2009} = 100 \times (5690 \setminus 4646) = 81.7\%$$

$$\text{النسبة لعام 2010} = 100 \times (9385 \setminus 8502) = 90.3\%$$

$$\text{النسبة لعام 2011} = 100 \times (13000000/11400000) = 87.4\%$$

ان ارتفاع النسب اعلاه يدل على تحسن ومساهمة الوساطة المالية في تقديم خدماتها إلى القطاع الخاص دون القطاع العام ليؤكد توجه العمل المصرفي نحو تفعيل القطاع الخاص كونه المحرك الاساسي لعملية التحول الاقتصادي، لكن من الملاحظ ان اغلب الائتمان الممنوح لهذا القطاع يذهب إلى الافراد دون الشركات وبالأخص قطاع خدمات التجارة دون ان تحظى الصناعية التحويلية والزراعة بنسب جيدة بل كانت 6.4، 7.5% لعام 2011.



4- نسبة الائتمان الخاص إلى اجمالي الودائع: ويفسر لنا معلومات عن مدى الالتزام في الميزانية العمومية، ويبين حصة من المدخرات التي توجه نمو القطاع الخاص، وكلما ارتفعت النسبة دل على ان اغلب الودائع المصرفية تمول قروض القطاع الخاص مقابل انخفاض الائتمان للمؤسسات الحكومية :

$$\text{النسبة لعام 2009} = (4646 \text{ مليار} \setminus 38582) \times 100 = 12.1\%$$

$$\text{النسبة لعام 2010} = (8502 \setminus 42461) \times 100 = 20\%$$

وهذه النسب ايضا منخفضة وتدلل على ان اغلب المدخرات تذهب إلى غير القطاع الخاص علما ان تحليل هيكل الودائع هو الاخر يؤكد انخفاض نسبة الودائع الادخارية لدى المصارف التجارية والتي بلغت لعام 2010 مثلاً 17% من اجمالي الايداعات، فضلا من ان اغلب الايداعات تأتي من القطاع العام وبأهمية نسبية تتجاوز 65% ولم تصل ايداعات القطاع الخاص إلى نسب يعول عليها وبلغت 33%<sup>(20)</sup>.

5- نسبة التعامل المصرفي: وتعكس لنا القدرة المصرفية على اجتذاب رؤوس الأموال وتنميتها، ومدى امكانياتها على تنشيط الادخار والاستثمار الذي يوجه لعملية التنمية، وبحسب :

$$= (\text{اجمالي الودائع المصرفية} \setminus \text{GDP}) \times 100\%$$

$$\text{النسبة لعام 2009} = (38582 \setminus 139330) \times 100 = 15.6\%$$

$$\text{النسبة لعام 2010} = (42461 \setminus 171956) \times 100 = 19.9\%$$

$$\text{النسبة لعام 2011} = (211300/41900) \times 100 = 19.8\%$$

وهذا يعني ان العملة في التداول تمثل جزء كبير من عرض النقد محتجز خارج المصارف، مما يدل اولا على ضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور اضافة إلى ضعف واضح في مجال الخدمات المصرفية التي تشجع الافراد على التعامل معها.

علما ان نسبة المؤشر كانت حوالي 58% من الـ GDP في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2006، وعلى مستوى الدول العربية بلغت 55% للعام نفسه<sup>(21)</sup>.

6- الكثافة المصرفية: وتحسب من خلال قسمة عدد الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان لنفس السنة، ويبين لنا كذلك مدى انتشار الخدمة المصرفية في الاقتصاد باحتساب عدد الفروع لكل 10000 نسمة، وكلما زاد المؤشر على (1 صحيح) فهناك انتشار جيد للخدمة المصرفية والعكس صحيح، علما انها بلغت بالمتوسط للفترة (1992-1995) ب (0.23) وانخفضت إلى (0.22) عام (1996) ثم إلى (0.21) عام (1997)<sup>(22)</sup> وهي للاعوام (2008-2010) بمعدل (0.2 - 0.2 - 0.3) على التوالي على الرغم من الزيادة في عدد الفروع المصرفية فقد كانت (560 - 574 - 672) فرع للاعوام نفسها، وانخفاض النسبة يعني ان معدل نمو السكان يفوق معدل النمو في الفروع المصرفية، وكل هذه النسب تعني ان العراق يعاني من انخفاض شديد في الكثافة المصرفية، وبمقارنة النسب اعلاه مع دول مجلس التعاون الخليجي فهي كانت بمعدل 0.92 عام 2006<sup>(23)</sup>.

وهناك الكثير من المؤشرات التي تقيس الفاعلية المصرفية وتعبّر عن دوره في النشاط المالي والاقتصادي (مؤشر الايداع المالي) والذي يوضح فاعلية المصارف في استقطاب واجتذاب الودائع. وهناك ايضا مؤشر (التوسع المالي) والذي يحسب من خلال قسمة اجمالي القروض والتسهيلات على القاعدة الراسمالية والذي يعول عليها كثيراً في حالت ارتفاعها والذي يؤدي الى زيادة الطلب الاستثماري والاستهلاكي الذي يرفع الطلب الكلي ويحفز المنتجين لزيادة الانتاج ثم النمو الاقتصادي، وهناك ايضا



نسبة التمويل المصرفي التي تحسب من خلال قسمة اجمالي القروض على اجمالي الودائع، وتم حساب تلك النسب من قبل الباحث وهي الاخرى في غير صالح كفاءة الجهاز المصرفي، والا هم من ذلك كله هو مؤشر التقنية المصرفية الذي تستخدمه اغلب الدراسات لتبيان كفاءة الجهاز المصرفي، فعلى الرغم من إستراتيجية البنك المركزي العراقي والخطط المستقبلية لتطوير اعمال المدفوعات وتوسيعها كنظام التسوية الاجمالية (RTGS) ونظام المقاصة (ACH) ونظام تسجيل السندات والبطاقة الذكية وغيرها، الا انه يلاحظ البطئ في تنفيذ تلك الخطط وخصوصاً في مجال استخدام التقنية الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية.

### خامساً: هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في الاقتصاد ومسار النمو فيه، علاوة على تركيبة القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوينه، وعند قراءة هذا المؤشر لفترة سابقة، فقد شهد حالة استقرار في معدل النمو للمدة (1970-1980) وبلغ بالمتوسط لتلك الفترة بمبلغ 6537.9 مليون دينار، وقد سجل معدل نمو سنوي مستقر وبتجاه تصاعدي، وبلغ عام 1974 في اعلاه.

في حين شهد هذا المؤشر تذبذباً واضحاً خلال فترة الثمانينات نتيجة الحرب التي مر بها البلد، فبدأ بمعدل نمو بلغ 17% عام 1981 ليبلغ في عام 1989 بمعدل نمو 12%.

في حين اختلف الامر كثيراً في عقد التسعينيات بسبب الظروف المختلفة والحصار الاقتصادي وحرمان العراق من الايرادات النفطية فانخفض الناتج المحلي الاجمالي عن معدلاته المسبوقة حتى تطبيق قرار الامم المتحدة عام 1996 ليشهد ارتفاعاً وبمعدلات ايجابية حتى عام 2003، ومن الجدول (5) نلاحظ الاتجاه التصاعدي للناتج المحلي الاجمالي للعراق.

الجدول (5): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

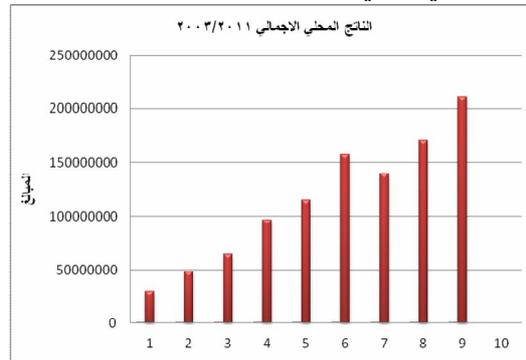
ت	السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية - مليار دينار)	معدل النمو %	القطاع النفطي %	القطاع الصناعي %	القطاع الزراعي %	الاخرى %
1	2000	7930224	---	83.3	4.6	0.09	11.2
2	2001	9911420	25%	74.5	6	1.47	17.3
3	2002	41022927	313.9	70.8	8.5	1.5	19.2
4	2003	29894476	27.1-	68.1	8.3	1.03	22.6
5	2004	48206524	61.3	63.3	7.3	1.8	27.6
6	2005	64227555	33.2	61.3	6.6	1.3	30.8
7	2006	96067160	49.6	55.2	5.8	1.5	37.5
8	2007	114558130	19.2	53.7	5	1.6	39.6
9	2008	157026062	37.1	55.5	3.7	1.5	39.3
10	2009	139330211	11.3-	44.4	4.4	2.4	48.8
11	2010	170956975	23.4	44.9	5	2	47.5
12	2011	211300000	33.4	54.7	1.8	4.2	39.3

1- المصدر (2000-2003) المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي - عدد خاص - 2003.

2- المصدر (2004 - 2010) :- التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي - التقارير السنوية - سنوات مختلفة.



ولكن بمعدلات نمو غير مستقرة، وقد وصل الناتج المحلي الاجمالي إلى أعلى مستوياته عام 2011 عندما بلغ حوالي 211 ترليون دينار بعد ان كان حوالي 48 ترليون عام 2004 وهي مرحلة التغير السياسي والاقتصادي في العراق وانتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادي، وكان وراء الزيادة في الناتج إلى تأثير الارتفاع الحاصل في اسعار النفط عالميا والتي وصلت أعلى مستوياته عام 2008 عندما بلغ سعر البرميل حوالي 143 دولار، وقد حقق الناتج الاجمالي انخفاض كان بمعدل 11.3% عام 2009 وكان السبب هو انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية بعد الازمة المالية العالمية التي حدثت في الربع الاخير من عام 2008 والتي سببت انخفاض سعر برميل النفط إلى دون 40 دولار واستمر هذا الانخفاض حوالي ستة اشهر حينها عاودت الاسعار إلى الارتفاع التدريجي. ويمكن ايضاح التطور الحاصل بالناتج بالشكل البياني الآتي:



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق.

ان قراءة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للبلد تشير إلى ان القطاع النفطي يساهم للسنوات (2004-2010) وبالمعدل بحوالي 54% في حين تساهم الصناعة التحويلية للفترة ذاتها وبالمعدل بحوالي 5%، في حين يساهم القطاع الزراعي بمعدل 1.8%، ان تذبذب مساهمة القطاعات الاقتصادية ومع الارتفاع المتواصل في اسعار النفط وكمياته المصدرة من قبل العراق تؤكد عدم استثمار ذلك خصوصا تلك الارتفاعات تزامنت مع النجاحات التي حققتها السياسة النقدية في العراق في مجال سعر صرف الدينار العراقي، ويؤكد ايضا بأن العوائد النفطية وجهت لمواجهة الزيادات المتتالية في النفقات التشغيلية المتزايدة من جانب، علاوة على تآكل موارد العراق بسبب ما يشهده البلد من فساد اداري ومالي وضعف تطبيق القانون، اضافة إلى عدم جدية ومهنية السلطتين التنفيذية والتشريعية بسياسة التنويع الاقتصادي والتي ستبقي الاقتصاد العراقي رهن التقلبات السعرية للنفط في السوق العالمية والتي لا يد للعراق فيها.

ان قراءة المساهمة القطاعية للعامين (2009-2010) تشير إلى القطاع النفطي ساهم بحوالي 45% من الناتج الاجمالي وبمبلغ يعادل حوالي 74 ترليون دينار وسجل ارتفاع بنسبة 31% عن عام 2009 عندما ساهم بحوالي 42.8% في الناتج الاجمالي وتعود الزيادة إلى ارتفاع سعر برميل النفط التي كانت بمعدل 75.6 دولار عام 2010 مقابل 58.9 للعام السابق له، في حين سجل القطاع الزراعي أعلى نسبة له عندما ساهم بمعدل 5% والتي تعادل 8.6 ترليون دينار، علما ان هذه النسبة لازالت متدنية ولا تستطيع مواجهة الطلب المحلي عليها، اما القطاع الصناعي فقد ساهم بنسبة 2% وبمبلغ 3.9 ترليون دينار، الامر الذي يستدعي رفع نسبة هذا القطاع الذي يمتلك روابط امامية وخلفية



مع القطاعات كافة، اضافة إلى وجود مقومات النهوض بهذا القطاع لما يحتويه العراق من موارد طبيعية وبشرية يمكن ان تكون منصات حقيقية لتطوير هذا القطاع، في حين لم يساهم قطاع الماء والكهرباء إلى نسبة 1.1% عام 2010 والذي يعاني من عجز كبير بالطلب على الطاقة الكهربائية، في حين بلغت مساهمة قطاع البناء والتشييد بحوالي (6 ترليون دينار) عام 2010 مقابل 7.1 ترليون في العام السابق له.

في حين ساهمت الانشطة التوزيعية ما نسبته 21.7% من الناتج الاجمالي لعام 2010 بعد ان سجلت اهمية 20% عام 2009، حيث ساهمت بمبلغ حوالي 37 ترليون دينار عام 2010 مقابل 28 ترليون عام 2009، وقد ساهم نشاط النقل والمواصلات بما نسبته 11.1% عام 2010 مقابل 10% عام 2009 من تلك الانشطة التوزيعية، وقد ساهم نشاط التجارة والفنادق بنسبة 8.6%، في حين لم يساهم نشاط البنوك والتأمين الا بنسبة متواضعة بلغت 1.9% لعام 2010 مقابل 1.7% لعام 2009 اما الانشطة الخدمية فقد تراجعت اهميتها النسبية لعام 2010 عنه في العام السابق، فقد سجلت 23.4% لعام 2010 مقابل 26.5% لعام 2009<sup>(24)</sup>.

### المبحث الثالث

#### الجهاز المصرفي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي

##### أولاً: هيكل الجهاز المصرفي

ابتداءً من عام (1931) حدث تطور للنظام النقدي العراقي حين صدرت العملة النقدية العراقية وفق قانون (44) لسنة (1931)، وتم معادلتها بالإسترليني ((واحد إسترليني لكل دينار عراقي))، وكما مارست المصارف العراقية دورها في النشاط المصرفي ولأول مرة عام (1935) بصدور قانون المصارف العراقية في العام نفسه وتأسيس المصرف (الصناعي - الزراعي) وهو أول مصرف وطني بعد استقلال العراق، والذي تم شطره الى مصرفين العام التالي له أحدهما صناعي وآخر زراعي بعد ان كانت فروع المصارف الأجنبية مهيمنة على النشاط المصرفي العراقي<sup>(25)</sup>. وقبل تأسيس المصرف الوطني العراقي، تأسس أول مصرف تجاري (الرافدين) بحسب قانون (35) لسنة (1941)، تبعه عام (1947) المصرف الوطني العراقي وبأشهر أعماله عام (1949) وكانت أول أعماله دراسة الجوانب التشريعية والتنظيمية لقانون مراقبة المصارف عام (1938) والذي تم إلغائه بقانون (34) لسنة (1950)، وبدء المصرف يمارس مهمة إصدار أول وجبه من الأوراق النقدية تحمل اسمه في (أيلول 1950)، ثم توالى تأسيس فروع لمصارف عربية وأجنبية في العراق (بنك انتر اللبناني، أفريقيًا للتجارة والصناعة) فضلاً عن مصرفين عراقيين هما المصرف التجاري العراقي (1952) ومصرف بغداد (1956) والتعاوني عام (1959) فضلاً عن مجموعة من المصارف كالعقارات ومصرف الرهون<sup>(26)</sup>.

وبموجب القانون (72) لسنة (1956) تم استبدال اسم المصرف الوطني إلى البنك المركزي العراقي، وفي مطلع الستينات أمت جميع المصارف العاملة في العراق، وخولت مؤسسة المصارف العامة التي تأسست عام (1964) والتي ألحقت بالبنك المركزي العراقي صلاحية إجراء عمليات الدمج المصرفي، وأصبح عدد المصارف التجارية العاملة في العراق عام (1967) ((الرافدين-التجاري العراقي-الاعتماد العراقي-بنك بغداد)) والتي دمجت أيضاً عام (1970) لتصبح مصرفين هما الرافدين



والتجاري اللذان دمجا عام (1974) الى مصرف واحد هو (الرافدين) الذي باشر بفتح فروع في المحافظات فضلاً عن فروعه خارج العراق، وفي عام (1988) تم شطر الرافدين الى مصرفين هما الرافدين والرشد بهدف خلق المنافسة بينهما.

وفي عام (1991) أجاز البنك المركزي السماح للقطاع الخاص بممارسة العمل المصرفي وتأسس عدد من المصارف الأهلية\*. كما أجاز البنك المركزي بتعديل آخر عام (1997) بالسماح للمصارف الخاصة بممارسة أعمال الصيرفة الشاملة بدلاً من التقليدية، وتشهد الساحة المصرفية العراقية بعد التغيير السياسي في (2003/4/9) مرحلة في التحول وهي جزء من مرحلة الإعداد للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق لعل أهمها في المجال المصرفي إصدار قانون البنك المركزي العراقي (56) لسنة (2004) والذي يمنحه الاستقلالية التامة والبعيد عن التدخل الحكومي في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن الضغوط السياسية وكذلك السياسة المالية\*. فضلاً عن إصدار قانون الدين العام والخاص ببيع وشراء الأوراق المالية وفقاً لآلية السوق، كما تم انجاز استبدال العملة العراقية المتضخمة بسبب السياسة الخاطئة لإصدارها وخلال سنة واحدة انتهت في (2004/1/15) كما إصدار قانون المصارف العراقية (94) لسنة (2004) لإرساء نظام مصرفي حديث يعمل وفق المعايير الدولية<sup>(27)</sup> واستمرت جهود البنك المركزي العراقي طوال الفترة (2004-2011) في الارتقاء بالتشريعات المالية والرقابية لتقوية النظام المالي منها الزام البنوك التجارية برفع رأسمالها وملاتمتها بما يتناسب والمعايير الدولية، إضافة إلى تنويع خدماتها المصرفية، علاوة على إصدار التعليمات حول تدفق رؤوس الأموال الاجنبية لأغراض الاستثمار والسماح للمصارف التجارية باستيراد العملة الاجنبية وبموافقة البنك المركزي، وعليه أصبح إجمالي المصارف العاملة في السوق المصرفية العراقية (45) مصرفاً حتى نهاية عام (2011)، بواقع (7) مصارف حكومية ثلاثة منها متخصصة و(42) مصرفاً تابعاً للقطاع الخاص منها 9 مصارف إسلامية و10 مصارف مشاركة مع مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (8-75%) من رأس المال و23 مصرفاً أهلياً. كما يوضحها المخطط التالي:



الشكل (5) // يبين هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2011



المصدر: البنك المركزي العراقي-2011



## ثانياً: سمات الجهاز المصرفي العراقي.

- 1- كبر حجم ملكية الدولة من المصارف والإستراتيجية غير واضحة المعالم لأستشراف المستقبل والحاجة الى إعادة هيكلة للقطاع الحكومي وبأساليب المخصصة المتنوعة.
- 2- لا تزال المصارف الأهلية تهيمن على الجزء الأكبر من اجمالي رأس المال المصرفي والبالغ (4) تريليون دينار وبنسبة تقارب (83.9%) من الاجمالي توزعت بين المصارف الاهلية والاسلامية والباقي للمصارف الحكومية (16.1%)، في حين فعاليتها المصرفية ضعيفة ولم تشارك في تقديم الخدمات المصرفية فمثلاً بلغت نسبة مساهمتها في اجمالي الائتمان لعام (2010) لا يتعدى (23%) في حين تساهم المصارف الحكومية بأكثر من (70%).
- 3- تمثل الودائع الجارية نسبة عالية من اجمالي الودائع، فبلغت ما نسبته (71%، 80%، 81.8%) للاعوام (2009 و 2010 و 2011) على التوالي، في حين نسبة الودائع الادخارية والتي يعول عليها كثيراً ما نسبته (25%، 17.6%، 16.5%) لنفس الاعوام، كما ان اغلب الايداعات لدى الجهاز المصرفي تأتي من القطاع العام ومن ثمة الخاص وأخيراً القطاع المالي، فقد بلغت الأهمية النسبية لإيداعات القطاع العام لعام (2010) ما نسبته حوالي (65%) ثم حوالي (34%) للخاص و(1%) للقطاع المالي وكانت لعام 2011 (61%، 37.3%، 1.7%) على التوالي.<sup>(28)</sup>
- 4- ان اغلب الائتمان المقدم للقطاع الخاص يذهب الى الافراد دون الشركات فبلغ حوالي (86%) لعام (2010) من اجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص مقابل (14%) للشركات.
- 5- الاطار القانوني يحتاج الى تحديث مثل قانون حوكمة الشركات، الافلاس، كما ان هناك ضعف في شفافية وكمال ودقة القوائم المالية وعمليات الافصاح الاخرى.
- 6- الاطار الرقابي موجود بموجب اللوائح والقوانين ولكنه يحتاج الى مهنية في دعم تنفيذه.
- 7- صغر حجم رؤوس اموال المؤسسات الوسيطة وغير الوسيطة بأستثناء البنوك، مثل (شركات الاستثمار، شركات التحويل المالي، شركات التامين، صناديق التقاعد) كما ان هناك غياب واضح في شركات الوساطة غير المصرفية مثل شركات تمويل القروض القصيرة الاجل والمتوسطة، في حين تغيب عن النشاط المصرفي هيئات التصنيف الائتماني من اجل تقييم اداء الجهات المصدرة للاوراق المالية، وهذا يعيق فاعلية اتخاذ القرارات عند المستثمرين، كما تغيب أيضاً مكاتب الاستعلام التي تجنب المصارف تحمل القروض المتعثرة، ووجودها يساعد على توفير المعلومات الكاملة عن المقترضين.
- 8- لا تزال الأدوات المالية والمصرفية تقليدية، ولا بد من تحديثها الى أنواع جديدة مثل إدخال الأدوات المعتمدة على ((التسديد)). فمثلاً ابتكار ادوات مالية جديدة لشرائح معينة من المجتمع كالطلبة الجامعيين مثلاً، تحويل القروض العقارية إلى سندات تتداول في السوق المالية وغيرها.
- 9- النظام المصرفي ما يزال ذو نمط بيروقراطي قائم على مركزية التسيير ولا بد من اعادة تأسيسه عبر عصرنته لخدمت المجتمع من خلال توسيع قائمة المنتجات والخدمات وطرح منتجات جديدة وبأسماء حديثة.



### ثالثاً : بعض مؤشرات الجهاز المصرفي.

تمارس المصارف التجارية أدواراً متنوعة في النشاط الاقتصادي، وبحسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد بالبلد، فالفترة التي سبقت الاستقلال كان نشاطه يصب في تحقيق منفعة البلدان التي فتحت فروعاً لها في العراق، في حين هدفت المصارف الى المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية بعد استقلال العراق وكان ذلك من خلال قيامها بالنشاطات الآتية:

#### 1- منح الائتمان

يأتي دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي من خلال توفير للائتمان بشقيه النقدي واقتناء حوالات الخزينة، فضلاً عن نشاطها في سوق الأوراق المالية، ومن خلال الجدول (1) نلاحظ ان المصارف ساهمت بتوفير الائتمان للقطاعين العام والخاص وكذلك الحكومة المركزية.

الجدول (1): الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2000-2010) مليار دينار

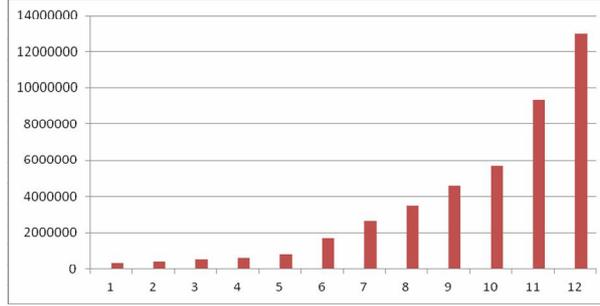
(7) نسبة 1/6%	(6) القطاع الخاص	(5) نسبة % 1/4	(4) القطاع العام	(3) نسبة % 1/2	(2) الحكومة المركزية	(1) إجمالي الائتمان النقدي	السنوات
46.4	170004	48.8	178543	4.8	17532	366079	2000
54.1	243821	41.6	187523	4.3	19364	450708	2001
56.6	312251	39.2	216367	4.1	22781	551399	2002
63.8	396481	33.6	208850	2.6	15862	621193	2003
75.5	622476	22.8	188127	1.7	13070	824673	2004
55.3	950287	36.7	631409	7.9	135754	1717450	2005
70.6	1881014	28.5	759439	0.9	24445	2664898	2006
69.1	2387433	30.5	1054992	0.5	16595	3459020	2007
86.7	3978301	12.6	575382	0.8	33771	4587454	2008
81.7	4646000	14.6	833101	3.4	210929	5690062	2009
90.3	8502000	7.5	690000	2.1	193121	9385205	2010
87.4	11400000	6.9	897000	2.3	195121	13000000	2011

المصدر: الأعمدة (1,2,4,6) البنك المركزي العراقي، النشرات والتقارير السنوية، إصدارات مختلفة.  
- الأعمدة (3,5,7) من عمل الباحث.

نلاحظ ان إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية اخذ بالارتفاع طول مدة الدراسة فقد وصل الى حوالي (13) تريليون دينار عام (2011) بعد ان كان (366.1) مليار دينار عام (2000) اذ سجل ارتفاعاً مقداره (12663.9) مليار دينار وكان أعلى معدلات تغير سنوي سجله عام (2010) حيث بلغ حوالي (65%) مقارنة مع عام (2009) ويمكن توضيح الاتجاه التصاعدي بالشكل الآتي:



الشكل (5) أجمالي الائتمان الممنوح من للفترة (2000 - 2011)



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى الجدول السابق

اما في جانب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فتشير البيانات الى نصيب القطاع الخاص من اجمالي الائتمان المقدم جاء بالمرتبة الاولى من حيث الأهمية النسبية مقارنة بالقطاعات الاخرى، فقد بلغت حوالي (68%) كمتوسط للمدة (2000-2011)، في حين سجل عام (2010) أعلى نسبة الى (90.3%) وكذلك الاعوام (2008، 2011) عندما بلغت حوالي (86.7، 87.4)% على التوالي، وكل ذلك يؤكد توجه المصارف نحو تفعيل دور النشاط الخاص من خلال منحه اعلى نسبة من الائتمان اللازم للنهوض بمهامه، أما من حيث الارقام المطلقة فقد سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أعلى مستوياتها عند وصوله الى (11400) مليار دينار عام 2011 بعد ان كان بحوالي (170) مليار دينار عام 2000، وسجل عام (2010) ايضاً أعلى معدل تغيير سنوي عندما سجلت زيادة بما يعادل (83%) مقارنة مع عام (2009)، كما ان هذا الائتمان واصل الارتفاع طول مدة الدراسة كما هو واضح من الجدول، ولكن الملاحظ ان اغلب هذا الائتمان المقدم للقطاع يذهب الى الافراد وبنسبة حوالي (86%) في عام (2010) من اجمالي الائتمان المقدم لهذا القطاع، أما قطاع الشركات فقد بلغت أهمية النسبية (14%) للسنة ذاتها، وهو الحال نفسه للأعوام (2008، 2009).

اما الائتمان المقدم الى القطاع العام فهو الاخر يتواصل بالارتفاع طول مدة البحث عندما وصل الى حوالي (897) مليار عام (2011) بعد ان كان بما يعادل حوالي (179) مليار دينار، الا انه انخفض للاعوام (2003، 2004) الى (208) مليار ثم الى (188) مليار بسبب ظروف الحرب وتوقف اغلب المؤسسات الاقتصادية لكنه يعاود الارتفاع للاعوام التالية ولغاية عام (2009) عندما وصل إلى حوالي (833) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (14.6%) من اجمالي الائتمان، في حين سجل انخفاض مانسبته حوالي (45%) مقارنة مع عام (2007) بسبب التوجة نحو منح الائتمان للقطاع الخاص، كما سجل هذا الائتمان أهمية نسبية أخذت بالانخفاض حين وصلت الى حوالي (7.5، 6.9%) للسنوات 2011، 2010 على التوالي.

اما الائتمان الممنوح الى الحكومة المركزية من قبل المصارف التجارية فقد واصل الارتفاع أيضاً رغم انخفاضه للاعوام (2003، 2004) وليصل الى حوالي (193) مليار دينار عام 2004، بعد ان كان بحوالي (18) مليار دينار في عام 2000، وقد شكل هذا النوع نسباً ميسرة جداً من اجمالي الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية وصل اعلاها الى (7.9%) عام (2005)، في حين سجل أهمية نسبية بلغت (2.4، 2.1، 2.3%) للاعوام (2009، 2010، 2011) على التوالي. في السنتين الاخيرتين من الدراسة نؤيد التحسن الحاصل في اداء القطاع المصرفي وما يشهده من تطورات على



مستوى فعالياته ونشاطاته وتوجهاته وهو يستحوذ على اهتمام متزايد في اطار تأهيله ورفع كفاءته بما يخدم الأنشطة الاقتصادية وبشكل يتسم مع متطلبات النمو الاقتصادي. وعالية وبناء على ما تقدم يمكن عرض الأهمية النسبية للائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية الى القطاعات وللعوام (2010 و 2011) بالشكل الآتي ليتضح أهمية القطاع الخاص في برامج المصارف التجارية.

الشكل (6) الأهمية النسبية للائتمان المقدم للقطاعات للفترة (2010 - 2011) مليار دينار



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول السابق.

ومن الجدول (2) نلاحظ ان نسب الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت بمتوسط 2.2% للمدة 2011-2000 وهي نسب منخفضة ودون النسبة المعيارية التي تشير إلى ان نسبة مقدارها 5% تمثل مساهمة محدودة التأثير على النشاط الاقتصادي<sup>(29)</sup>.

الجدول (2) الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي (2000 - 2010)

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة 2/1
2000	170004	7930224	2.1
2001	243821	9911420	2.4
2002	312251	41022927	0.8
2003	396481	29894476	1.3
2004	622476	48206524	1.3
2005	950287	64227555	1.5
2006	1881014	96067160	2%
2007	2387433	114558130	2.1
2008	3978301	157026062	2.5
2009	4646000	139330211	3.3
2010	8502000	170956975	4.9
2011	11400000	211300000	5.3

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات والتقارير السنوية، إصدارات مختلفة.

والملاحظ ان تلك النسبة شهدت تحسنا للعوام 2011، 2010، 2009 عندما بلغت 3.3%، 4.9%، 5.3% على التوالي وهي نسب قريبة للنسبة المعيارية تدلل على التوجهات الجديدة للجهاز المصرفي نحو دعم القطاع الخاص ليساهم في النشاط الاقتصادي ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسب فوق مستوياتها المسجلة للسنوات القادمة، ولتؤكد ارتفاع اداء القطاع المصرفي العراقي وما يشهده من تطورات على مستوى فعالياته ورفع كفاءته. ولهذا تجد انخفاض نسبة القطاع المصرفي في الناتج



الاجمالي وبلغت أهميته النسبية في تكوين الناتج. نسب منخفضة بلغت 1.7% عام 2009، فيما بلغت عام 2010 ما نسبته 1.9% من اجمالي تكوين الناتج الاجمالي بقيمة 2.4 ترليون دينار لعام 2009 مقابل 3.2 ترليون دينار عام 2010، فيما كانت اقل من ذلك للأعوام (2006، 2007، 2008)، ولهذا امام السياسة النقدية تحدي آخر لتقوية الائتمان وعلى نحو يساهم فيه النظام المصرفي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي عبر تجميع الموارد الادخارية وتوجيهها نحو النشاطات الانتاجية بأعلى عائد واقل مخاطر.

أما إذا أردنا ان نعرف مدى تأثير الجهاز المصرفي على النشاط الاقتصادي من خلال تأثير الائتمان على الاستثمار ومن ثم على اجمالي تكوين رأس المال الثابت فمن خلال ملاحظة الجدول (3) نرى انخفاض الاهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين إجمالي رأس المال الثابت.

الجدول (3) مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت للفترة من (2004 - 2009) مليار دينار

ت	السنة	مساهمة القطاع العام الاجمالي	اجمالي تكوين رأس المال القطاع العام	الاهمية النسبية	مساهمة القطاع الخاص	الاهمية النسبية
1	2004	4328	4023.8	93	304.2	7
2	2005	8650.6	8417.5	97.3	233.1	2.7
3	2006	16998.7	16838.9	99.1	159.1	0.9
4	2007	19918.4	19769.9	99.3	148.1	0.7
5	2008	13456.3	131171.9	97.5	338.4	2.5
6	2009	14950.2	13877.9	92.8	1072.3	7.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، اعداد مختلفة.

والتي بلغت بالمتوسط للفترة (2004-2009) بما قيمته (542.7) مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت 3.1% كمتوسط للفترة نفسها مما يدل عن ضعف مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت، ومما يدل ايضا على ان اغلب الجانب الاستثماري يأتي من القطاع العام دون الخاص. ولكن نجد ان هذه النسبة قد ارتفعت للعام 2009 عندما بلغت 7.2% مما يدل على التوجه في عمل الجهاز المصرفي ودعم القطاع الخاص ليؤدي دوره في النشاط الاقتصادي. والشيء الاخر ان الاستثمارات للمصارف التجارية بلغت عام 2011 ما قيمته (6.2) ترليون دينار يأتي اغلبهم من المصارف الحكومية (83.6%)، وان نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي لا زالت منخفضة ولا تصل إلى 3% وهذه النسبة قليلة بالحد الأدنى المقبول لضمان نمو مستدام على المدى البعيد والتي تتطلب نسبة ما بين 15-20%<sup>(30)</sup>.

2- الودائع المصرفية: سجل الرصيد الاجمالي لدى المصارف التجارية العاملة في العراق الحكومية والخاصة زيادات متواصلة وكما يظهرها الجدول (4).



الجدول (4) اجمالي الودائع المصرفية للجهاز المصرفي العراقي للفترة من (2003 - 2010) مليار دينار

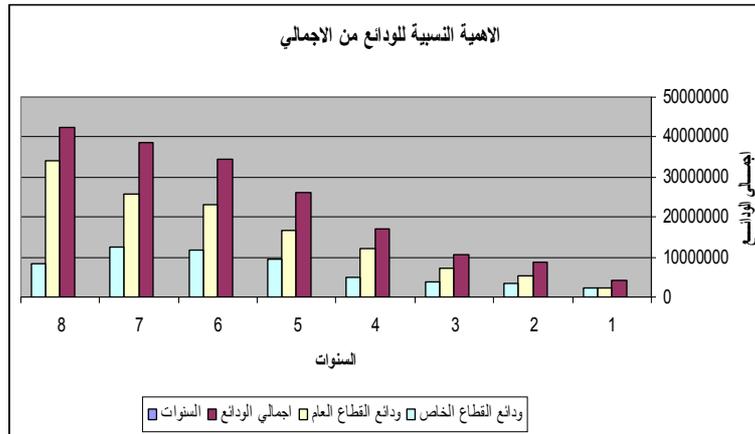
ت	السنوات	ودائع القطاع العام (1)	ودائع القطاع الخاص (2)	اجمالي الودائع (3)	معدل النمو	نسبة 3/1	نسبة 3/2
1	2003	2.185.006	2.133.666	4318672	---	50.6	49.4
2	2004	5.188.470	3431339	8619809	99.6	60.2	39.8
3	2005	7.080.078	3689917	10769995	24.9	65.7	34.3
4	2006	12.177046	4751249	16928295	57.6	71.3	28.7
5	2007	1.6.78.6380	9402538	26188926	54.7	64.1	35.9
6	2008	22.919.288	11615671	34524959	31.8	66.4	33.6
7	2009	25.896.259	12686218	38582477	11.8	67.1	32.9
8	2010	34.120.935	8340786	42461140	10.8	80.4	19.6

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، اعداد مختلفة.

حيث بلغت نهاية عام 2010 بما قيمته 42.5 ترليون دينار بعد ان كانت بقيمة 4.3 ترليون دينار عام 2003، وحققت معدلات نمو سنوية موجبة طوال المدة (2003-2010) وكان اعلى معدل نمو هو عام 2004 عندما بلغ حوالي 99%، في حين حققت ادنى معدل نمو عام 2009 عندما بلغ حوالي 12% مقارنة مع عام 2008، والملاحظ ايضا ان اغلب الايداعات تأتي من القطاع العام وبأهمية نسبية بلغت أعلاها عام 2010 عندما كانت بحوالي 80% مقارنةً بنسبة 68% لعام 2009 وبنسبة 67% لعام 2008، في حين كانت الاهمية النسبية لإيداعات القطاع الخاص منخفضة بلغت في ادناه حوالي 20% عام 2010 فيما كانت بنسبة 32% في عام 2008، ومن متابعة انواع الايداعات يلاحظ أما الايداعات الجارية تمثل نسبة عالية من بين الانواع الاخرى وخصوصا الودائع الادخارية والثابتة والتي يعول عليها كثيراً وكانت اهميتها النسبية لعام 2010 بنسبة 80% للجارية و17.6% للادخارية و2.4% للودائع الزمنية، في حين بلغت حوالي 72% للجارية و25% للادخارية و3% للثابتة لعام 2009، ولغرض بيان اهمية الودائع في النشاط الاقتصادي تؤخذ نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى اجمالي الودائع لبيان مدى توجه ودائع المصارف لتمويل قروض القطاع الخاص ومن ثم دور ذلك على النشاط الاقتصادي وعند احتساب تلك النسبة وبالاتماد على الجدولين (3) و(4) نلاحظ انها كانت بنسب (12.1، 11.5، 20) % للاعوام 2008-2010 على التوالي وهي نسب منخفضة عند مقارنتها مع النسبة المعيارية الدولية والتي تتعدى 25%، وعليه فهناك ايضا تحدي امام السياسة النقدية لتنمية ودائع القطاع الخاص اولا ومن ثم تنمية الودائع الادخارية والزمنية ويمكن ملاحظة التطورات في الودائع نعرض الشكل الاتي:



شكل (7) الأهمية النسبية للودائع الادخارية والزمينية من إجمالي الودائع للفترة من (2003 - 2010)



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق.

#### رابعاً: كفاءة النظام المصرفي العراقي.

من اجل الوقوف على التنمية المالية وكفاءة الجهاز المصرفي يمكن الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات:

7- مؤشر الاجمالي النقدي: ويبين لنا نسبة الأصول النقدية الاقل سيولة (M2,M3)\* إلى الناتج المحلي الاجمالي، وتستخدم الدول وخصوصا المتقدمة منها وبسبب الابتكارات الحديثة في الهندسة المالية مقياس اوسع نطاقا للرصيد المالي وهو (M4,M3) للوقوف على درجة تطور الوساطة المالية، وكلما اتجهت نسبة المؤشر إلى الانخفاض دل على نمو ادوات مالية جديدة ليست بدرجة (M1,M2) والعكس في حالة ارتفاع النسبة، وهذا المؤشر يستخدم كبديل أول لمعرفة درجة العمق المالي: وعند حساب النسبة باستخدام (M2) وللسنوات (2009-2011)

$$\text{الإجمالي النقدي} = \text{GDP} \setminus \text{M2}$$

$$\text{عام 2009} = 100 \times (139330211/45355289) = 32.6\%$$

$$\text{عام 2010} = 100 \times (171956972/60288668) = 35.1\%$$

$$\text{عام 2011} = 100 \times (211300000/72200000) = 34.2\%$$

وهذه النسبة تعتبر مرتفعة وهي في حالة ارتفاع للسنوات الثلاثة وتدل على عدم تنوع الأدوات المالية المتعامل بها واقتصارها على الأدوات التقليدية.

8- نسبة الائتمان الخاص إلى GDP: وهو من الأهمية ويتمتع بميزة عن المقياس الاول، كونه يمثل الكمية الفعلية من الأموال المرتبطة مباشرة بالاستثمار والنمو أكثر من ارتباطها بالاجمالي النقدي، ويعرف ايضا بأنه النسبة من الائتمان الذي تقدمه الوساطة المالية إلى القطاع الخاص ويحسب : = (اجمالي الائتمان الخاص \ GDP) × 100

وان ارتفاع نسبة المؤشر تعني المزيد من الخدمات المالية وتحسن الوساطة المالية والعكس صحيح

$$\text{النسبة لعام 2009} = 100 \times (139330 \setminus 4646) = 3.3\%$$

$$\text{النسبة لعام 2010} = 100 \times (171956 \setminus 8502) = 4.9\%$$

$$\text{النسبة لعام 2011} = 100 \times (211300000/11400000) = 5.4\%$$



ومن الملاحظ ايضا أن النسب منخفضة وهي لا تزال محدودة التأثير للمساهمة في النشاط الاقتصادي، علما ان نسبة مقدارها 5% وعلى وفق المعايير الدولية تمثل مساهمة متواضعة في النشاط الاقتصادي وتعد محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام، ولا تزال السياسة النقدية على تحدي امام تقوية الائتمان على النمو.

**9-** مؤشر الائتمان الخاص إلى اجمالي الائتمان: يبين مدى توجيه القروض للقطاع الخاص بدلا من القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة، وارتفاع النسبة يدل على الكفاءة المصرفية في توجيه المدخرات نحو المشاريع الاكثر انتاجية.

$$\text{النسبة لعام 2009} = 100 \times (5690 \setminus 4646) = 81.7\%$$

$$\text{النسبة لعام 2010} = 100 \times (9385 \setminus 8502) = 90.3\%$$

$$\text{النسبة لعام 2011} = 100 \times (13000000/11400000) = 87.4\%$$

ان ارتفاع النسب اعلاه يدل على تحسن ومساهمة الوساطة المالية في تقديم خدماتها إلى القطاع الخاص دون القطاع العام ليؤكد توجه العمل المصرفي نحو تفعيل القطاع الخاص كونه المحرك الأساسي لعملية التحول الاقتصادي، لكن من الملاحظ ان اغلب الائتمان الممنوح لهذا القطاع يذهب إلى الافراد دون الشركات وبالأخص قطاع خدمات التجارة دون ان تحظى الصناعية التحويلية والزراعة بنسب جيدة بل كانت 6.4، 7.5% لعام 2011.

**10-** نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع: ويفسر لنا معلومات عن مدى الالتزام في الميزانية العمومية، ويبين حصة من المدخرات التي توجه نمو القطاع الخاص، وكلما ارتفعت النسبة دل على ان اغلب الودائع المصرفية تمول قروض القطاع الخاص مقابل انخفاض الائتمان للمؤسسات الحكومية :

$$\text{النسبة لعام 2009} = 100 \times (38582 \setminus \text{مليار } 4646) = 12.1\%$$

$$\text{النسبة لعام 2010} = 100 \times (42461 \setminus 8502) = 20\%$$

وهذه النسب ايضا منخفضة وتدل على ان اغلب المدخرات تذهب إلى غير القطاع الخاص علما ان تحليل هيكل الودائع هو الآخر يؤكد انخفاض نسبة الودائع الادخارية لدى المصارف التجارية والتي بلغت لعام 2010 مثلاً 17% من اجمالي الودائع، فضلا من ان اغلب الودائع تأتي من القطاع العام وبأهمية نسبية تتجاوز 65% ولم تصل ايداعات القطاع الخاص إلى نسب يعول عليها وبلغت 33%<sup>(31)</sup>.

**11-** نسبة التعامل المصرفي : وتعكس لنا القدرة المصرفية على اجتذاب رؤوس الأموال وتنميتها، ومدى امكانياتها على تنشيط الادخار والاستثمار الذي يوجه لعملية التنمية، ويحسب :

$$= (\text{اجمالي الودائع المصرفية} \setminus \text{GDP}) \times 100\%$$

$$\text{النسبة لعام 2009} = 100 \times (139330 \setminus 38582) = 15.6\%$$

$$\text{النسبة لعام 2010} = 100 \times (171956 \setminus 42461) = 19.9\%$$

$$\text{النسبة لعام 2011} = 100 \times (211300/41900) = 19.8\%$$



وهذا يعني ان العملة في التداول تمثل جزء كبير من عرض النقد محتجز خارج المصارف، مما يدل اولاً على ضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور إضافة إلى ضعف واضح في مجال الخدمات المصرفية التي تشجع الافراد على التعامل معها. علماً ان نسبة المؤشر كانت حوالي 58% من الـ GDP في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2006، وعلى مستوى الدول العربية بلغت 55% للعام نفسه. (32)

12- الكثافة المصرفية: وتحتسب من خلال قسمة عدد الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان لنفس السنة، ويبين لنا كذلك مدى انتشار الخدمة المصرفية في الاقتصاد باحتساب عدد الفروع لكل 10000 نسمة، وكلما زاد المؤشر على (1 صحيح) فهناك انتشار جيد للخدمة المصرفية والعكس صحيح، علماً انها بلغت بالمتوسط للفترة (1992-1995) بـ (0.23) وانخفضت إلى (0.22) عام (1996) ثم إلى (0.21) عام (1997) (33) وهي للاعوام (2008-2010) بمعدل (0.2 - 0.2 - 0.3) على التوالي، على الرغم من الزيادة في عدد الفروع المصرفية فقد كانت (560 - 574 - 672) فرع للاعوام نفسها، وانخفاض النسبة يعني ان معدل نمو السكان يفوق معدل النمو في الفروع المصرفية، وكل هذه النسب تعني ان العراق يعاني من انخفاض شديد في الكثافة المصرفية، وبمقارنة النسب اعلاه مع دول مجلس التعاون الخليجي فهي كانت بمعدل 0.92 عام 2006 (34).

وهناك الكثير من المؤشرات التي تقيس الفاعلية المصرفية وتعتبر عن دوره في النشاط المالي والاقتصادي (مؤشر الايداع المالي) والذي يوضح فاعلية المصارف في استقطاب واجتذاب الودائع. وهناك ايضاً مؤشر (التوسع المالي) والذي يحسب من خلال قسمة اجمالي القروض والتسهيلات على القاعدة الراسمالية والذي يعول عليها كثيراً في حالت ارتفاعها والذي يؤدي الى زيادة الطلب الاستثماري والاستهلاكي الذي يرفع الطلب الكلي ويحفز المنتجين لزيادة الانتاج ثم النمو الاقتصادي، وهناك ايضاً نسبة التمويل المصرفي التي تحسب من خلال قسمة اجمالي القروض على اجمالي الودائع، وتم حساب تلك النسب من قبل الباحث وهي الاخرى في غير صالح كفاءة الجهاز المصرفي، والا هم من ذلك كله هو مؤشر التقنية المصرفية الذي تستخدمه اغلب الدراسات لتبيان كفاءة الجهاز المصرفي، فعلى الرغم من ستراتيجية البنك المركزي العراقي والخطط المستقبلية لتطوير اعمال المدفوعات وتوسيعها كنظام التسوية الاجمالية (RTGS) ونظام المقاصة (ACH) ونظام تسجيل السندات والبطاقة الذكية وغيرها، الا انه يلاحظ البطئ في تنفيذ تلك الخطط وخصوصاً في مجال استخدام التقنية الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية.

#### خامساً: هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في الاقتصاد ومسار النمو فيه، علاوة على تركيبة القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوينه، وعند قراءة هذا المؤشر لفترة سابقة، فقد شهد حالة استقرار في معدل النمو للمدة (1970-1980) وبلغ بالمتوسط لتلك الفترة بمبلغ 6537.9 مليون دينار، وقد سجل معدل نمو سنوي مستقر وبتجاه تصاعدي، وبلغ عام 1974 في اعلاه.



في حين شهد هذا المؤشر تذبذباً واضحاً خلال فترة الثمانينات نتيجة الحرب التي مر بها البلد، فبدأ بمعدل نمو بلغ 17% عام 1981 ليبلغ في عام 1989 بمعدل نمو 12%. في حين اختلف الامر كثيراً في عقد التسعينيات بسبب الظروف المختلفة والحصار الاقتصادي وحرمان العراق من الإيرادات النفطية فانخفض الناتج المحلي الاجمالي عن معدلاته المسبوقة حتى تطبيق قرار الامم المتحدة عام 1996 ليشهد ارتفاعاً وبمعدلات ايجابية حتى عام 2003، ومن الجدول (5) نلاحظ الاتجاه التصاعدي للناتج المحلي الاجمالي للعراق.

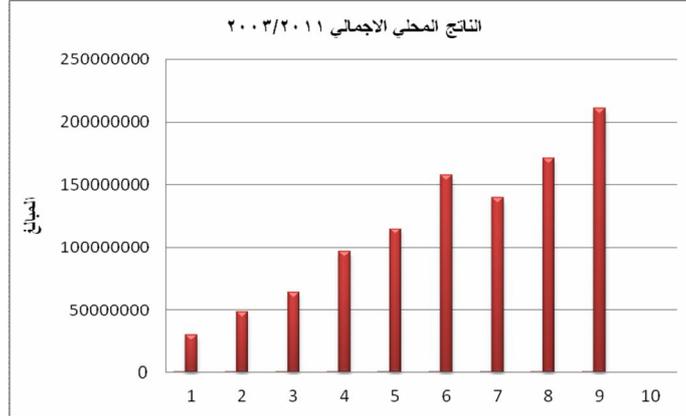
الجدول (5) المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

ت	السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية - مليار دينار)	معدل النمو %	القطاع النفطي %	القطاع الصناعي %	القطاع الزراعي %	الاجمالي %
1	2000	7930224	---	83.3	4.6	0.09	11.2
2	2001	9911420	25%	74.5	6	1.47	17.3
3	2002	41022927	313.9	70.8	8.5	1.5	19.2
4	2003	29894476	27.1-	68.1	8.3	1.03	22.6
5	2004	48206524	61.3	63.3	7.3	1.8	27.6
6	2005	64227555	33.2	61.3	6.6	1.3	30.8
7	2006	96067160	49.6	55.2	5.8	1.5	37.5
8	2007	114558130	19.2	53.7	5	1.6	39.6
9	2008	157026062	37.1	55.5	3.7	1.5	39.3
10	2009	139330211	11.3-	44.4	4.4	2.4	48.8
11	2010	170956975	23.4	44.9	5	2	47.5
12	2011	211300000	33.4	54.7	1.8	4.2	39.3

1- المصدر (2000-2003) المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي - عدد خاص - 2003.

2- المصدر (2004 - 2010) :- التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي - التقارير السنوية - سنوات مختلفة.

ولكن بمعدلات نمو غير مستقرة، وقد وصل الناتج المحلي الاجمالي إلى أعلى مستوياته عام 2011 عندما بلغ حوالي 211 ترليون دينار بعد ان كان حوالي 48 ترليون عام 2004 وهي مرحلة التغير السياسي والاقتصادي في العراق وانتهاج سياسة اصلاح الاقتصادي، وكان وراء الزيادة في الناتج إلى تأثير الارتفاع الحاصل في اسعار النفط عالمياً والتي وصلت أعلى مستوياته عام 2008 عندما بلغ سعر البرميل حوالي 143 دولار، وقد حقق الناتج الاجمالي انخفاضاً كان بمعدل 11.3% عام 2009 وكان السبب هو انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية بعد الازمة المالية العالمية التي حدثت في الربع الاخير من عام 2008 والتي سببت انخفاض سعر برميل النفط إلى 40 دولار واستمر هذا الانخفاض حوالي ستة اشهر حينها عاودت الاسعار إلى الارتفاع التدريجي. ويمكن ايضاح التطور الحاصل بالناتج بالشكل البياني الآتي: السنوات



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق.

ان قراءة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للبلد تشير إلى ان القطاع النفطي يساهم للسنوات (2004-2010) وبالمعدل بحوالي 54% في حين تساهم الصناعة التحويلية للفترة ذاتها وبالمعدل بحوالي 5%، في حين يساهم القطاع الزراعي بمعدل 1.8%، ان تذبذب مساهمة القطاعات الاقتصادية ومع الارتفاع المتواصل في اسعار النفط وكمياته المصدرة من قبل العراق تؤكد عدم استثمار ذلك خصوصا تلك الارتفاعات تزامنت مع النجاحات التي حققتها السياسة النقدية في العراق في مجال سعر الدينار العراقي، ويؤكد ايضا بأن العوائد النفطية وجهت لمواجهة الزيادات المتتالية في النفقات التشغيلية المتزايدة من جانب، علاوة على تآكل موارد العراق بسبب ما يشهده البلد من فساد اداري ومالي وضعف تطبيق القانون، إضافة إلى عدم جدية ومهنية السلطتين التنفيذية والتشريعية بسياسة التنويع الاقتصادي والتي سبقت الاقتصاد العراقي رهن التقلبات السعرية للنفط في السوق العالمية والتي لا يد للعراق فيها.

ان قراءة المساهمة القطاعية للعامين (2009-2010) تشير إلى القطاع النفطي ساهم بحوالي 45% من الناتج الاجمالي وبمبلغ يعادل حوالي 74 ترليون دينار وسجل ارتفاع بنسبة 31% عن عام 2009 عندما ساهم بحوالي 42.8% في الناتج الاجمالي وتعود الزيادة إلى ارتفاع سعر برميل النفط التي كانت بمعدل 75.6 دولار عام 2010 مقابل 58.9 للعام السابق له، في حين سجل القطاع الزراعي اعلى نسبة له عندما ساهم بمعدل 5% والتي تعادل 8.6 ترليون دينار، علما ان هذه النسبة لازالت متدنية ولا تستطيع مواجهة الطلب المحلي عليها، اما القطاع الصناعي فقد ساهم بنسبة 2% وبمبلغ 3.9 ترليون دينار، الامر الذي يستدعي رفع نسبة هذا القطاع الذي يمتلك روابط امامية وخلفية مع القطاعات كافة، اضافة إلى وجود مقومات النهوض بهذا القطاع لما يحتويه العراق من موارد طبيعية وبشرية يمكن ان تكون منصات حقيقية لتطوير هذا القطاع، في حين لم يساهم قطاع الماء والكهرباء إلى نسبة 1.1% عام 2010 والذي يعاني من عجز كبير بالطلب على الطاقة الكهربائية، في حين بلغت مساهمة قطاع البناء والتشييد بحوالي (6 ترليون دينار) عام 2010 مقابل 7.1 ترليون في العام السابق له.

في حين ساهمت الانشطة التوزيعية ما نسبته 21.7% من الناتج الاجمالي لعام 2010 بعد ان سجلت اهمية 20% عام 2009، حيث ساهمت بمبلغ حوالي 37 ترليون دينار عام 2010 مقابل 28 ترليون عام 2009، وقد ساهم نشاط النقل والمواصلات بما نسبته 11.1% عام 2010 مقابل 10%



عام 2009 من تلك الانشطة التوزيعية، وقد ساهم نشاط التجارة والفنادق بنسبة 8.6 %، في حين لم يساهم نشاط البنوك والتأمين الا بنسبة متواضعة بلغت 1.9% لعام 2010مقابل 1.7% لعام 2009. اما الانشطة الخدمية فقد تراجعت اهميتها النسبية لعام 2010 عنه في العام السابق، فقد سجلت 23.4 % لعام 2010 مقابل 26.5% لعام 2009<sup>(35)</sup>.

### المبحث الرابع

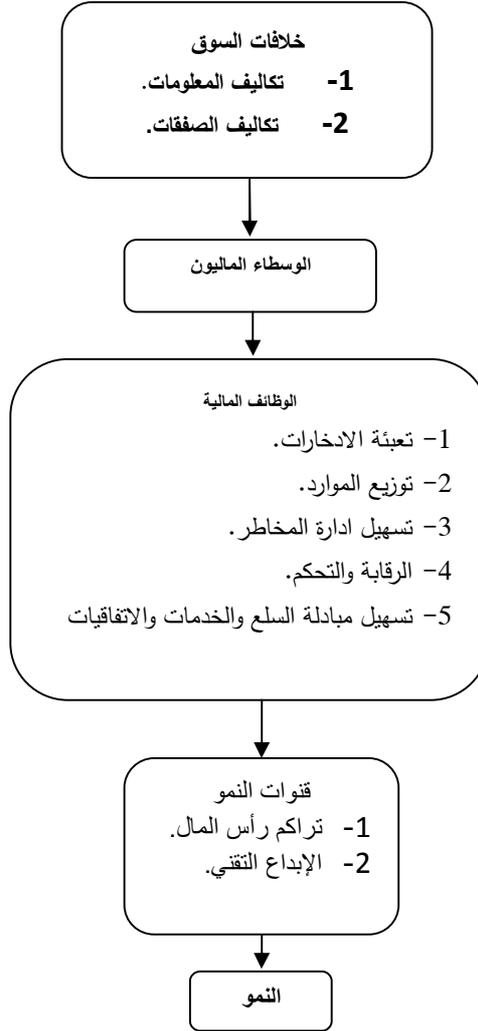
#### تحليل العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي

##### 1. التمويل والنمو الاقتصادي: رؤية نظرية

أجمعت اغلب الدراسات على أن هناك ثمة ترابطا ايجابيا بين التمويل الذي تؤديه الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، وتستند تلك الدراسات إلى الدور الذي تلعبه الوساطة المالية في زيادة تجميع المدخرات وتخصيصها للاستثمارات الاكثر انتاجا، فقد اثبتت الدراسات التي ناقشت الموضوع خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي بان تطور القطاع المالي يقود إلى النمو الاقتصادي، وتلعب الوساطة المالية دورها في تخفيض التكاليف المرتبطة بمدخرات الافراد والقرارات الاستثمارية في الاقتصاد. وان اولى الابحاث بشأن تلك العلاقة هي الدراسات التي اجراها (كولد سمث) عام 1969 والتي ركزت على الوساطة المالية في حشد المدخرات التي تحتاجها مسيرة النمو، فقد اختبر العلاقة بين المتغيرين (35 دولة والفترة 1860-1963) ووجدها ايجابية وعلى المدى البعيد، وأوضح ان الفترات التي يرتفع فيها النمو الاقتصادي تزامنت مع فترة التطور المالي<sup>(36)</sup>، كما تناولت دراسة اجراها ليفين (Levine) عام 2004 تناول فيها القنوات الأخرى غير التخصيص الأمثل للموارد والعامل الرئيس لتأثير التمويل على تحسينه معدل الانتاج وهذه القنوات هي وظائف اساسية للنظام المالي تمثلت بتعبئة المدخرات وتميئتها فهي تسهم في تحسين تخصيص الموارد، اما الوظيفة الاخرى للوساطة المالية هي خفض تكلفة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار وهذا يؤدي إلى تحسين توزيع رأس المال، كما ان النظام المالي يسهل عمليات التداول وتوزيع وادارة المخاطر، ويمكن اظهار تلك الوظائف بالمخطط الآتي :



## الشكل (4) تنمية التمويل والنمو الاقتصادي



Source, Levine Financial Development and Economic Growth, view and Agenda, , 1996, working paper, 1687, world bank, 81.

ولكي يحقق النظام المالي اهدافه ولاسيما النمو الاقتصادي فهذا يتطلب وجود قطاع مالي متطور ومستقر ويعيد عن الضوابط والاجراءات التي تقيد عمله، بمعنى التخلص من مظاهر الكبح المالي\*، والذي يترتب عليه آثار سلبية على النظام المالي متمثلة بكبح العجز المالي المستمر للموازنة والذي يترتب تمويله بشكل كاسح عبر النظام المصرفي، كما نتج عن الكبح ارتفاع معدلات التوسع النقدي ومعدلات التضخم فضلا عن ما تكون معدلات الفائدة على الودائع الحقيقية سالبة في حين تكون اسعار الفائدة الحقيقية على القروض مرتفعة، كما تسببت الظاهرة بانخفاض درجة العمق المالي ( Financial deeping)، والتحرير المالي يترتب عليه تحقيق الكفاءة في حشد الموارد وتخصيصها نحو الاستثمارات ومن خلال تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، وهذا ينعكس على رفع الادخار ومن ثم الاستثمار، كما يضمن التحرير المالي سهولة الوصول إلى رأس المال الدولي وفتح السوق المحلية امام موردي الخدمات المالية، وهنا لا بد من التذكير بأن الاصلاحات المالية المتعجلة والتي لم تعطي اي اهتمام للتتابع الصحيح قد انتهت بأزمات مالية وإعادة ظاهرة الكبح المالي إلى الوجود<sup>(37)</sup>.



ان العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حضية بقدر كبير من الاهتمام، لأن وجود التطور المالي ولكافة المؤسسات المالية والمصرفية ضرورة حتمية لوجود قطاع خاص يلعب دوره في النمو الاقتصادي، وللمؤسسات المالية أهمية في تسريع النمو الاقتصادي لوظائفها المتعددة، ولابد ان يكون تطويرها في مقدمة الاصلاحات الاقتصادية، وهذا ما أكدته الدراسات المالية التي تبعت دراسة (كولد سمث) التي تناولت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والتي استخدمته انواع مختلفة من منهج الاقتصاد القياسي، فدراسة كنج وليفان (King and Levine) عام 1993 وتحليل بيانات قطرية شملت (77 بلداً) امتدت للفترة (1969-1989) واستخدمت ثلاثة مؤشرات مالية، خرجت الدراسة بوجود علاقة قوية وإيجابية بين كل مؤشر من المؤشرات المالية والنمو الاقتصادي، في حين جاءت دراسات كثيرة لتوكيد الاثر الايجابي للعلاقة بين المتغيرين.

2. تحليل العلاقة بين التمويل والنمو: المدخل التجريبي انعكاساً لما أثر في ثنايا الجانب النظري وتطبيقاً على متضمنات البحث، نجد أنه جرى الاعتماد على احد مؤشرات الجهاز المصرفي الحكومي وهو حجم الائتمان وبالأخص الائتمان الموجه للقطاع الخاص وكما وردت في الجدول (2) للفترة (2000-2010) والذي مثل المتغير المستقل للبحث (X) وتبيان أثره على الناتج المحلي الإجمالي والذي مثل المتغير التابع (Y) وللفترة ذاتها وكما وردت بياناته في الجدول نفسه.

ومن ملاحظة نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وباستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS)، وجدنا ان المتغير المستقل (X) يؤثر ايجابياً وواضحاً في مقدار الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى انه كلما زاد الائتمان المصرفي ازداد الناتج، وأوضح ذلك معامل الانحدار الذي يقيس درجة تأثير الناتج المحلي بالتغير الحاصل في الائتمان والذي بلغت قيمته (20.3) دينار وهذا يعني ان تغير الائتمان الممنوح بمقدار وحدة واحدة (دينار) يؤدي الى تغيير الناتج بمقدار (20.3) وبنفس الاتجاه، وقد عزز ذلك قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين والتي بلغت (0.90) مما يدل على العلاقة القوية بين المتغيرين.

وكذلك تبين من نتائج التحليل أيضاً القوة التفسيرية العالية للنموذج، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) والذي يوضح ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات حاصلة في المتغير التابع (0.81) وهذا يعني ان حوالي (81%) من التغيرات في الناتج المحلي سببها المتغير المستقل (الائتماني)، وان النسبة المتبقية (19%) تعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، وقد أكد هذه النتيجة معامل التحديد المصحح (0.79).

ومن نتائج اختبار (t) اتضح معنوية الأثر بين المتغيرين عند مستوى دلالة (0.05) وبلغت قيمة (t) المحسوبة (6.24) وهي اكبر من قيمتها الجدولية ( $t_0$ ) والبالغة (2.262) وبناءً على هذه النتيجة تم قبول فرضية البحث.

الجدول (6) نتائج تحليل أثر الائتمان على الناتج المحلي العراقي للمدة (2000-2010)

Model	Coeffieients	t	Sig
Constant	4E+007	3.259	0.010
X1	20.344	6.241	0.000
	R=0.90	R <sup>2</sup> =0.81	R <sup>2</sup> =0.79
			$t_0=2.262$

المصدر: البرنامج الإحصائي SPSS



## الاستنتاجات والتوصيات

### اولاً: الاستنتاجات.

- 1- التمويل يعني الامداد بالاموال للحاجة اليها لقيام مشاريع جديدة توسعيها وتنحصر مهمة مصادر التمويل الى تقريب وجهات النظر بين طرفي العملية التمويلية .
- 2- اشارت الادبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الى كونها قوية وايجابية وهناك شواهد كثيرة بان مستوى معين من التطور المالي منشئ جيد للنمو الاقتصادي .
- 3- هناك تطور واضح في اجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية وهو في تصاعد مستمر وخاصة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص دلالة على ادراك المصارف التجارية لاهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية كما سجل مؤشر الودائع المصرفية هو الاخر تطور واضح طوال سنوات الدراسة ولكن هناك قصور في نسب مساهمته الايداعات الادخارية والثابتة والتي يعول عليها كثيرا.
- 4- لوحظ ايضا انخفاض مؤشرات التنمية المالية او التطور المالي لدى الجهاز المصرفي العراقي كما بينت في الدراسة وهذا تحديث جديد للقائمين على تطوير وتحديد الجهاز المصرفي العراقي.
- 5- ان مؤشر الناتج المحلي الاجمالي هو في تصاعد مستمر ووصل الى مستويات عالية جدا تجاوز (211) تريليون دينار ولكن هناك الكثير من الاختلالات المؤشرة على ذلك ولاسيما ضعف مساهمته القطاعات السلعية في تكوين الناتج ولاسيما الصناعة والزراعة واعتماده بشكل اساسي على القطاع النفطي.
- 6- اوضحت نتائج مناقشة وتحليل الانحدار للعلاقة بين الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الى القطاع الخاص ذو اثر قوي وايجابي على الناتج المحلي الاجمالي.

### ثانياً: التوصيات.

- 1- بعد الاستناد الى المؤشرات التي بينت كفاءة النظام المصرفي العراقي لا بد من القيام بعدد من الاجراءات في مجال الاصلاح المصرفي تستند الى الجوانب الآتية :-
- أ- انشاء هيئة للاصلاح تشخص مسببات الضعف ومقومات الاصلاح للنهوض بمؤشرات التطور المالي.
- ب- اعتماد نموذج مصرفي يضم مصرفين او ثلاثة لتطبيق الاصلاحات ثم تعميمها بعد ثبوت نجاحها.
- ج - انشاء معهد للتدريب المصرفي على غرار معهد الدراسات المصرفية العربية لاعداد وتطوير الكوادر المصرفية العراقية .
- د- لا بد من رفع مساهمة المصارف الاهلية في النشاط المصرفي والمشاركة الفاعلة لها كما لا بد من تنظيم قانون للمصارف الاسلامية .
- هـ- لا بد من اعادة هيكلة المصارف وتخصيص قسم منها لاصلاح الاخر .
- 2- لا بد من تنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الاجمالي ووضع استراتيجية واضحة ترفع من نسبة مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي اضافة الى منح القطاع السياحي اهمية واضحة في استراتيجية التنمية كونه يحمل ميزات نسبية كبيرة في العراق يمكن له ان يوفر وفرات كبيرة .



## المصادر

1. ابراهيم مختار، التمويل المصرفي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط4، 2005.
2. احمد عبد الله سلمان، الضرورة والركائز الاساسية للانتقال من الاسلوب المخطط الى التلقائي للنمو، اطروحة دكتوراه/كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2009
3. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، اصدارات مختلفة.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد وآخرون، التقرير السنوي، 2008.
5. اديب قاسم، الاقتصاد العراقي - إلى أين ؟، ط1، دار المواهب للطباعة، النجف، 2011.
6. سعيد الخضري، الفكر الاقتصادي للغرب في النمو، نظرة انتقادية من العالم الاسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
7. رسمية احمد ابو موسى، الاسواق المالية والنقدية، ط1، دار المعترف للنشر، عمان، 2005.
8. عادل احمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية / بيروت، 1993.
9. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديا النقود والمصارف في النظم الراسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق، ج2، الجامعة المستنصرية، 1984.
10. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، تمويل المستهلكين مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي 2004.
11. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية / دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
12. فليح حسن خلف، الايمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، مطبعة جامعة بغداد، 1977.
13. محمد عثمان اسماعيل، اساسيات التمويل واتخاذ قرارات الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
14. محمود محمد الداغر، الاسواق المالية (مؤسسات، اوراق، بورصات) دار الشروق للنشر والتوزيع - عمان - 2005.
15. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. محمود حسن حسني ود. محمد حامد، دار المريخ، الرياض، 2006.
16. مظهر محمد صالح - السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، 2008.
17. مؤسسة النقد السعودية، التقرير السنوي، 2008، ص 221.
18. Life insurance accociation of America: Life insurance companies as financial institutions, prentice - hak ,1962.
19. Alderfer, cp, The invisible director on corporate, Harvard Business review, vol 6, 1986.
20. Beck, T, Kunt, A and Levine, R, "Bank concentratson and crises , www, world bank - org, Pdf, 2003.
21. Source ,Levine, 1996, Financial Development and Economic Growth, view and Agenda, working paper, 1687, world bank, 81.
22. King, R, and Levine, finance and growth , Schumpeter might be right , the Quarterly journal of monetary Economics , vol, 108.



### الهوامش

- (1) Alderfer, cp, The invisible director on corporate, Harvard Business review, vol 6, 1986, p;34.
- (2) د. محمد عثمان اسماعيل، اساسيات التمويل واتخاذ قرارات الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 10.
- (3) محمد عمر شاير، نحو نظام نقدي عادل، دار البشير - عمان - ط2 - 1993 ص 204.
- (4) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، تمويل المستهلكين مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي 2004، ص 1.
- (5) د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية / دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 93.
- (6) ابراهيم مختار، التمويل المصرفي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط 4، 2005، ص 205.
- (7) عادل احمد حشيش : اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية / بيروت، 1993/ص(138-152).
- (8) محمود محمد الداغر، الاسواق المالية (مؤسسات، اوراق بورصات)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 48.
- (9) Life insurance accociation of America: Life insurance companies as financial institutions, prentice - hak , 1962, p 82.
- (10) رسمية احمد ابو موسى: الاسواق المالية والنقدية، ط1، دار المعزز للنشر، عمان، 2005، ص 9.
- (11) د. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. محمود حسن حسني ود. محمد حامد، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 175.
- (12) د. سعيد الخضري، الفكر الاقتصادي للغرب في النمو، نظرة انتقادية من العالم الاسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 9.
- (13) ميشيل تودارو :- مصدر سابق، ص 50
- (14) د. عبد المنعم السيد علي :- اقتصاديا النقود والمصارف في النظم الراسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق - ج2 - الجامعة المستنصرية - 1984 - ص 314.
- (15) فليح حسن خلف: الامتثال المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي - مطبعة جامعة بغداد - 1977 - ص 65.
- \* حيث تأسس مصرف بغداد - 1992، الاستثمار - 1993، والتجاري - 1992، العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية - 1993 : للمزيد انظر اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى اين ؟ ط1، دار المواهب للطباعة، النجف، 2011، ص 105.
- \* حيث نصت الفقرة (2) من المادة الثامنة وبموجب المادة (26) على استقلالية البنك وبموجبه لم يعد الرافعة المالية لسد عجز الموازنة العراقية، وكذلك عدم السماح للحكومة باستخدام احتياظه من النقد الاجنبي مرة ثانية لانها قامت على اتفاق مسبق ولا يجوز انفاقها لمرة ثانية على موارد ثابتة القيمة. للمزيد في ذلك انظر : د. مظهر محمد صالح، توجهات السياسة النقدية في العراق (2010-2014).
- (16) د. احمد عبدالله سلمان، الضرورة والركائز الاساسية للانتقال من الاسلوب المخطط الى التلقائي للنمو، اطروحة دكتوراه/كلية الادارة والاقتصاد - بغداد - 2009 - ص 156.
- (17) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي - 2010 - 2011 - ص 25 - ص 28
- (18) اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، دار المواهب، النجف، 2011، ص 78.
- (19) د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، 2008، ص 11.
- (20) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2010، ص 26.
- (21) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التقرير السنوي، 2008، ص 179
- (22) اديب قاسم شندي، مصدر سابق، ص 312.
- (23) مؤسسة النقد السعودية - التقرير السنوي - 2008 - ص 221
- (24) للمزيد انظر البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010.



- (25) د. عبد المنعم السيد علي : اقتصاديا النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقتصاد النامية مع اشارة خاصة للعراق، ج2، الجامعة المستنصرية، 1984، ص314.
- (26) فليح حسن خلف :- الاتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي- مطبعة جامعة بغداد-1977-ص65.
- \* حيث تأسس مصرف بغداد-1992، الاستثمار-1993، والتجاري-1992، العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية-1993 : للمزيد انظر اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى اين ؟ ط1، دار المواهب للطباعة، النجف، 2011، ص105.
- \* حيث نصت الفقرة (2) من المادة الثامنة وبموجب المادة (26) على استقلالية البنك وبموجبه لم يعد الرافعة المالية لسد عجز الموازنة العراقية، وكذلك عدم السماح للحكومة باستخدام احتياطه من النقد الاجنبي مرة ثانية لانها قامت على انفاق مسبق ولايجوز انفاقها لمرتين على موارد ثابتة القيمة. للمزيد في ذلك انظر : د. مظهر محمد صالح، توجهات السياسة النقدية في العراق (2010-2014).
- (27) د. احمد عبدالله سلمان، الضرورة والركائز الاساسية للانتقال من الاسلوب المخطط الى التلقائي للنمو، اطروحة دكتوراه/كلية الادارة والاقتصاد-بغداد-2009-ص156.
- (28) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي-2010-2011-ص25-ص28
- (29) اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى اين، دار المواهب، النجف، 2011، ص78.
- (30) د. مظهر محمد صالح - السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي - 2008 - ص11.
- (31) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي - 2010 - ص 26.
- (32) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التقرير السنوي، 2008، ص 179
- (33) اديب قاسم شندي، مصدر سابق، 312.
- (34) مؤسسة النقد السعودية - التقرير السنوي - 2008 - ص 221
- (35) للمزيد انظر البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010.
- (36) Beck, T, Kunt, A and Levine, R, "Bank concentration and crises, www, world bank - org, Pdf, 2003, p4
- \* يعرف الكبح المالي او القمع المالي (Financial repression) بأنه القيود المفروضة على النظام المالي مثل التحديد الاداري لاسعار الفائدة على القروض والودائع، المبالغة في تحديد متطلبات مرتفعة للاحتياطي، الزام المؤسسات المالية بشراء الاوراق المالية الحكومية وبعائد منخفض، فرض القيود على حركات رأس المال الاجنبي الداخلة والخارجة، الرقابة على تخصيص الائتمان ... الخ.
- (37) King, R, and Levine, finance and growth , Schumpeter might be right , the Quarterly journal of monetary Economics , vol, 108.
- \* هي مقدار الاصول السائلة / GDP، الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص / اجمالي الائتمان، الاصول المحلية لدى البنك المركزي